جامعة ابن خلدون– تيارت –
كلية التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

بعنوان:

إصلاح المالية المحلية للجماعات الإقليمية في الجزائر وأثرها على تمويل التنمية
(دراسة حالة ببلدية تيارت 2019-2022)

من إعداد طالبتين:
مناد ربيعة
عومر مريم

نوقشت وأجيزت بتاريخ:
أمام اللجنة المتكونة من السادة:

لجنة المناقشة

الأستاذ/ خياطي مختار	**أستاذ مساعد قسم أ**	**رئيسا**
الدكتور/ بن لحاج جلول ياسين	**أستاذ محاضر قسم أ**	**مقررا ومشرفا**
الدكتور/ بوحركات بوعلام	**أستاذ محاضر ب**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2022-2023

شكر وتقدير

بعد أن من الله علينا بإنجاز هذا العمل ، فإننا نتوجه إلى الله سبحانه و تعالى أولا وأخرا بجميع ألوان الحمد و الشكر على فضله وكرمه الذي غمرنا به فوفقنا إلى ما نحن فيه راجين منه دوام نعمه و كرمه ، و انطلاقا من قوله صل الله عليه وسلم : " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "، فإننا نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " بن الحاج جلول ياسين " ، على إشرافه على هذه المذكرة و على الجهد الكبير الذي بذله معنا ، و على نصائحه القيمة التي

مهدت لنا الطريق لإتمام هذه الدراسة ، فله منا فائق التقدير و الإحترام .

و أتقدم بالشكر والعرفان إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث و تقييمه

و في الختام نشكر كل من ساعدنا و ساهم في هذا العمل سواء من قريب أو بعيد حتى و لو بكلمة طيبة أو ابتسامة عطرة .

الطالبتين : مريم وربيعة

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين العزيزين اللذان كانا وراء نجاحي

طيلة المسار الدراسي اللهم احفظهما وأطل في عمرهما

إلى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر جدتي الحبيبة التي لم تنساني يوما بدعائها

والى كل أصدقائي بكل استثناء ومن ساندني ولو بكلمة طيبة والى كل الأساتذة الذين

قدموا يد المساعدة ، ونسأل الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه الخير.

ربيعة

إهداء

أهدي عملي هذا الى أمي الغالية حفضها الله التي لم تنساني في دعائها يوما ،

وسندي في الحياة أبي حفضه الله.

إلى كل إخوتي بالأخص أخي المغترب عبد الحق

إلى كل أصدقائي ومن ساندني ولو بكلمة طيبة ، وإلى كل الأساتذة الذين قدموا لي يد المساعدة

وأسأل الله عز وجل أن يغفر لنا جميعا

مريم

قائمة المحتويات:

شكر وتقدير ..... **I**

إهداء ..... **II**

إهداء ..... **III**

قائمة المحتويات IV

قائمة الأشكال: V

قائمة الجداول: VI

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: المالية المحلية وتمويل التنمية المحلية

تمهيد: **8**

المبحث الأول: الجماعات الإقليمية **9**

المطلب الأول: ماهية الجماعات الإقليمية 9

المطلب الثاني: مهام الجماعات المحلية ومشاكلها 13

المبحث الثاني: تمويل التنمية المحلية على المستوى المحلي **16**

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية 16

المطلب الثاني : التمويل المحلي للتنمية 24

المبحث الثالث : آليات اصلاح المالية المحلية لدعم التنمية المحلية **30**

المطلب الأول: ضرورة اصلاح الجباية المحلية وتحدياتها وآفاقها 30

المطلب الثاني : أدوات إصلاح المالية المحلية 34

خلاصة الفصل: **39**

الفصل الثاني: دراسة حالة: بلدية تيارت 2019-2022

تمهيد: **41**

المبحث الأول: بلدية تيارت – تقديم عام..... 42

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بلدية تيارت..... 42

المطلب الثاني: الخصائص الطبيعية والبشرية لولاية تيارت..... 44

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 55

المبحث الثاني: واقع المالية المحلية بولاية تيارت..... 63

المطلب الأول: وضعية المالية المحلية بولاية تيارت 63

المطلب الثالث: أسباب تدهور المالية المحلية لبلديه تيارت..... 68

المبحث الثالث: أدوات تمويل التنمية المحلية في بلدية تيارت وسبل إصلاحها 70

المطلب الأول: عوائق التنمية المحلية في بلدية تيارت 70

المطلب الثاني: إصلاح آليات تمويل التنمية المحلية في بلدية تيارت..... 72

خلاصة الفصل:..... 78

خاتمة..... **79**

قائمة المراجع **83**

قائمة الملاحق **90**

الملخص: **93**

قائمة الأشكال:

الشكل رقم (02-01): تطور عدد سكان ولاية تيارت 49

الشكل رقم (02-02) توزيع سكان ولاية تيارت حسب المناطق 52

الشكل رقم (02-03): التركيب العمري والجنسي لسكان ولاية تيارت 54

الشكل رقم (02-04): كيفية توزيع المساحة الفلاحية الإجمالية ببلدية تيارت..... 55

قائمة الجداول:

الجدول رقم (02-01): تطور عدد سكان ولاية تيارت 49

الجدول رقم (02-02) توزيع سكان ولاية تيارت حسب البلديات 50

الجدول رقم (02-03) التركيب العمري والجنسي لسكان ولاية تيارت 53

الجدول رقم (02-04) يوضح مكانة الضرائب والرسوم المحصلة لولاية تيارت بالنسبة لإجمالي إيرادات الجباية المحلية 63

الجدول رقم (02-05) نصيب كل ساكن من إيرادات الجباية المحلية لولاية. 64

الجدول رقم (02-06) الموالي يوضح لنا تطور الضرائب والرسوم الرئيسية المحلية لصالح ولاية تيارت خلال الفترة 2019-2022. 65

مقدمة

مقدمة:

إن الجماعات المحلية هي المحرك الأساسي للتنمية بصفتها الطرف الأكثر دراية بحاجيات وأولويات سكان إقليمها ، مما يستدعي منها صياغة سياسات وبرامج تنموية فعالة من شأنها تحقيق التنمية المحلية ، كما تحظى المالية بإهتمامات كبيرة من طرف الدولة لأهميتها البالغة على المستوى المحلي والوطني.

-فالجماعات الإقليمية في الجزائر لازالت تعاني من مشكلة تجسيد مبادئ اللامركزية التي ساهمت في جعلها تعيش خارج أطر الاستقلالية في الإدارة والتسيير الحر ، ولا تتمكن من ممارسة حريتها ، وعليه فإنها تحتاج إلى إعادة النظر في كافة أنظمتها وما يتعلق بمحيطها ، وذلك يستلزم إدخال إصلاحات وتحسينات في إطارها القانوني لجعله يتماشى والمبادئ المتجددة اللامركزية الإقليمية والمرفق العام.

كما هي في حاجة لأن تكون إطارا تشاركيا بامتياز. والشرقية أدائها وفي جوانبها الوظيفية لابد من تعزيز الوسائل القانونية ،المالية البشرية والتقنية كمتطلبات إصلاحية ضرورية ومرتكزات ترتفع بها مكانتها كإدارة جوارية قريبة للمواطن ، ومن خلال هذه الورقة نسعى الى التعرف على الجماعات الإقليمية والتنمية المحلية والتطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفتها المالية المحلية عامة وعلى بلدية تيارت خاصة .

وحتى نتمكن من دراسة الموضوع ومن خلال ما سبق يمكننا صياغة الإشكالية التالية:

ما هو أثر إصلاح المالية المحلية على التمويل المحلي للتنمية

مع التركيز على بلدية تيارت كنموذج؟

وللإحاطة أكثر بالموضوع تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

1-مالمقصود بالجماعات المحلية ، التنمية المحلية والتمويل المحلي ؟

2-هل الموارد المائية المحلية كافية لتحقيق التنمية على المستوى المحلي ؟

3-ماهي أسباب ضعف المالية المحلية ؟

4-ماهي أهم الإصلاحات الضرورية للنهوض بالمالية المحلية ؟

فرضيات الدراسة:

1-إن ممارسة التنمية المحلية. هو العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية والاجتماعية، من أجل دعم قرراتها الاقتصادية وخلق مناصب الشغل وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

2-تشكل المالية المحلية المساهم الأكبر في تمويل التنمية على مستوى الجماعات الإقليمية المحلية.

3-ساهمت الإصلاحات المالية المحلية في زيارة الموارد المالية لبلدية تيارت.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

أسباب موضوعية:

اعتبار التنمية المحلية من اهم المواضيع المطروحة في الجزائر.

محولة تطبيق إصلاحات المالية المحلية والوصول الى نتائج لتحقيق التنمية المحلية خصوصا في بلدية تيارت.

أسباب ذاتية:

رغبتنا الشخصية في اختيار الموضوع.

شعورنا بقيمة واهمية هذا الموضوع في المجال الاقتصادي الذي يعرف تغيرات متلاحقة عبر السنين.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على إصلاح المالية المحلية للجماعات الإقليمية في الجزائر وبالأخص في بلدية تيارت وأثرها على تمويل التنمية، فالمالية المحلية بحد ذاتها لها أهمية بالغة فهي من الموارد الأساسية المهمة التي تحقق التنمية المحلية وتلبي حاجيات المواطنين.

اهداف البحث:

إن بحثنا وبشكل أساسي يهدف الى توضيح دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بالضافة الى تحديد اهم الإصلاحات التي أدرجت على منظومتها بغية التعرف على فاعلية هذه الإصلاحات في الواقع

ومدى مساهمتها في تحمل مسؤولية تحقيق التنمية المحلية ، وهدا إلى جانب التعريف بالتنمية المحلية والتمويل المحلي ومصادره.

حدود الدراسة:

تكمن حدود الدراسة في نوعين:

الحدود المكانية:

يتناول بحثنا اصلاح المالية المحلية للجماعات الإقليمية واثرها على تمويل التنمية على مستوى بلدية تيارت

الحدود الزمانية:

كما سبق الذكر فان هذا البحث يتناول إصلاحات المالية المحلية لبلدية تيارت المطبقة خلال الفترة الممتدة ما بين 2019-2022

منهج الدراسة:

اتبعنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري ، اما الجانب التطبيقي وهو دراسة حالة تيارت قمنا باستخدام المنهج التحليلي من اجل تحليل المعطيات.

الدراسات السابقة:

اذا اتبعنا الدراسات السابقة الخاصة بتمويل التنمية المحلية نجد ان الباحثين تطرقوا الى دراسة التنمية بصفة عامة ومن بين هذه الدراسات :

الدراسة الأولى:

عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي ،والتنمية المحلية ، تم من خلالها تحديد أهمية التنمية المحلية وتحديد مصادر التمويل المحلي بالإضافة الى اصلاح الاختلال في هيكل التمويل المحلي ، وفي الأخير توصلت هذه الدراسة الى ان التنمية المحلية تعتبر الدعامة الرئيسية للتنمية الكلية.

الدراسة الثانية:

قريني نور الدين ، تحديات تمويل الجماعات المحلية في ظل تراجع عائدات البترول ومتطلبات اصلاح المالية المحلية – حالة الجزائر خلال فترة 2007-2016 ، تهدف هذه الدراسة الى اهم متطلبات اصلاح

المالية المحلية ، وكنتيجة توصل الباحث في هذه الدراسة الى أن تحقيق التنمية المحلية مرهون بتوفير الموارد البشرية ذات الكفاءة وتوفير الموارد المالية ، حيث أن هذه الأخيرة تشهد اختلالات مربوطة بهيكل التمويل والجباية المحلية وتبعيتها للإدارة المركزية غالبا ، ومواصلة الجهود لإصلاح مالية الدولة ومالية الجماعات المحلية لمواجهة الازمات المالية مستقبلا.

الدراسة الثالثة:

بدة عيسى ، مالية البلدية وانعكاساتها على التنمية المحلية – بلدية عين الريش.

مسيلة –2001–2007 ، تهدف الى ان تتمكن البلدية من تحقيق التنمية المحلية بواسطة مواردها المالية فقط ، وفي الأخير استنتج ان الجماعات المحلية في الجزائر تعاني وبشدة من صعوبات مالية وتحتاج الى تثمين مداخيلها الجبائية وحل المشاكل التنظيمية واصلاحها.

أوجه الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة :

بعد التعرف على بعض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع البحث " اصلاح المالية المحلية للجماعات الإقليمية في الجزائر وأثرها على تمويل التنمية – دراسة حالة بلدية تيارت " يتضح لنا ان الدراسات تتشابه مع دراستنا من ناحية التطرق الى المفاهيم النظرية للمتغيرات ، بينما تختلف عنها في الجانب التطبيقي من ناحية المكان والفترة الزمانية كون دراستنا كانت على مستوى بلدية تيارت من 2015 الى 2022.

صعوبات البحث :

صعوبة الخصول على الاحصائيات والمعلومات.

موضوع يحتاج الى فترة أطول لدراسته.

هيكل البحث:

للإجابة على تساؤلات الإشكالية وللوصول الى الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة تم تقسيمها الى فصلين:

***الفصل الأول:**

بعنوان المالية المحلية وتمويل التنمية المحلية ، تضمن ثلاث مباحث ،

المبحث الأول: تم التطرق فيه الى المالية المحلية للجماعات الإقليمية ،

المبحث الثاني: تمويل التنمية على المستوى المحلي ، أما المبحث الثالث فكان حول آليات إصلاح المالية المحلية لدعم التنمية المحلية.

***الفصل لثاني:**

بعنوان دراسة حالة بلدية تيارت 2019-2022، تضمن أيضا ثلاث مباحث ،

المبحث الأول: تضمن تقديما عاما لبلدية تيارت ،

المبحث الثاني: واقع المالية المحلية لبلدية تيارت ، اما **المبحث الثالث** تضمن أدوات تمويل التنمية المحلية في بلدية تيارت وسبل إصلاحها.

وفي الأخير قدمنا خاتمة تضمنت خلاصة عامة حول اختبار الفرضيات وأهم النتائج الأساسية للبحث، ثم قدمنا بعض الاقتراحات التي وجدنا أنها مناسبة التي يمكن أن يتعرض لها باحثون آخرون في المستقبل.

الفصل الأول

المالية المحلية وتمويل التنمية المحلية

تمهيد:

تعتبر الجماعات المحلية كهيئات أساسية للتنظيم الإداري للدولة وهي تهدف إلى إشباع حاجات المجتمع، كما تعمل على إدارة شؤون المواطنين على مستوى الإقليم وكذلك في مجال التنمية المحلية وتلبية مطالبهم، حيث تعمل على توفير مصادر تمويل لتمكينها من القيام بعملية التنمية المحلية، التي تعتمد بالدرجة الأولى على التمويل المحلي فالجماعات المحلية من أجل تغطية نفقاتها لابد من توفير موارد مالية سواء كانت ذاتية تحصلها بذاتها أو خارجية كالإعلانات التي تمنح لها.

وقصد التعرف أكثر على المالية المحلية وتمويل التنمية المحلية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: المالية المحلية للجماعات الإقليمية.

المبحث الثاني: تمويل التنمية المحلية على المستوى المحلي.

المبحث الثالث: آليات إصلاح المالية المحلية لدعم تمويل التنمية المحلية.

المبحث الأول: الجماعات الإقليمية

تعتبر الموارد المالية للجماعات المحلية أساس التنمية المحلية وهي صفة وصل بين المواطنين، ومن الضروري توفير مصادر تمويل داخلية وخارجية لتمويل مختلف المشاريع المحلية من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الجماعات المحلية.

المطلب الأول: ماهية الجماعات الإقليمية

إن مفهوم الجماعات المحلية يستدعي منا تناول مجموعة من الفروع وهي تعريف الجماعات الإقليمية وخصائصها وأهدافها، لاسيما الهدف من وجودها وهو تلبية الحاجات العامة للمواطنين والحفاظ على توازن الدولة وضمان أدائها لواجباتها على مستوى كافة أقاليمها.

الفرع الأول: مفهوم الجماعات المحلية

هناك العديد من التعريف والمفاهيم للجماعات المحلية نذكر أهمها كما يلي:

1- يمكن تعريفها بانها أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الانتقال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساس بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه الهيئات لقدر من الرقابة من السلطة المركزية. [1]

2- كما تعرف البلدية بانها "جماعات إقليمية للدولية وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدث بموجب قانون".[2]

3- كما تعرف على انها القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممراسة المواطنين وتشكل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية. [3]

---

[1] ياسين ربوح، محاضرات في إدارات الجماعات المحلية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2016، ص 02.

[2] المادة 1 من قانون رقم 11 – 10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011.

[3] أخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، ع 7، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، فيفري 2005، ص 235.

4- وتعرف الولاية بانها "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة، وتنشأ في شكل مجلس يسمى المجلس الشعبي الولائي، كما يقوم بتسييرشؤون الولاية، مجلس شعبي ولائي منتخب من مستوى ولائي، ويتم تعيين الوالي من السلطات المركزية وكطا تعيين مجلس تنفيذي ولائي".[1]

وكتعريف استنتاجي هي أسلوب إداري يتم بمقتضاه تقسيم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي تعمل على الاستغلال الأمثل لمواردها الذاتية وترتبط في ذلك بالجكومة المركزية من خلال العلاقات المحددة في الدستور والقانون.

الفرع الثاني: أهمية وخصائص الجماعات المحلية

تتحدد تختلف أهمية وخصائص الجماعات المحلية من باحث إلى آخر، ومن أهم ما ورد في ذلك:

1- أهمية الجماعات المحلية:

تكمن أهمية الجماعات المحلية في المزاياها والمتمثلة في: [2]

- تنوع نشاطاتها يفرض عليها خلق هياكل لمساعدتها في التنمية وهذا يساعد على التخفيف من مهام الدولة.
- تجسيد الديموقرطية على المستوى المحلي من خلال إشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهذه الأخيرة هي علامات الديمقراطية.
- من الناحية الجغرافية تختلف مناطق ساحلية وأخرى صحراوية، وأيضا من ناحية عدد السكان وهذا الإختلاف يفرض عليها الإستعانة بالإدارة المحلية للتسير.

2- خصائص الجماعات المحلية:

تتميز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص نذكر منها:

[1] بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة إقتصادايت شمال إفريقيا، ع 4، جامعة شلف، الجزائر، 2004، ص 259.

[2] بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحليةوالمالية المحلية في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفرقيا، ع 4، جامعة شلف، الجزائر، 2004، ص 259.

أ- **الإستقلال الإداري:** إن الإستقلال الإداري من أهم المميزات التي تتيح الإعتراف بالشخصية المعنوية[1]وهو ما أكدته المادة الأولى من القانون البلدي بالجزائر، وهو يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة، بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية للدولة وتتمتع هذه الإستقلالية بعدة مزايا نذكر منها:

- تخفيف العبئ عن الإدارة المركزية نظرا لتعدد وكثرة وظائفها.

- تفهم وتكفل أحسن بحاجات ورغبات المواطنين من الإدارة المركزية.

- الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.

- مشاركة المواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية وتحقيق مبدأ الديمقراطية.

ب- الاستقلال المالي: تتمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية، والذمة المالية المستقلة[2]، وهذا يعني موارد مالية خاصة للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها بحق تملك الأموال الخاصة، وينص قانون البلدية في الجزائر بأن يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحق مراقبة المجلس بجميع الاعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها البلدية.

كما تسمح الاستقلالية المالية للجماعات المحلية بإدارة ميزانياتها بحرية في حدودها تأثر عليه السياسة الاقتصادية للدولة حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى الأمور.

النشاط الاقتصادي، غير أن الاستقلالية الممنوحة لهم ليست لها هذه الصفة من جهة حدود الميزانية ومن جهة المراقبة التي تقوم بها السلطات المركزية.[3]

[1] المادة الأولى من قانون البلدية 90-08.

[2] المادة الأولى من قانون البلدية، والمادة الأولى من قانون الولاية.

[3] لخضر مرعاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص 236.

الفرع الثالث: أهداف الجماعات المحلية

إن الهدف الأساسي للجماعات المحلية هو تحقيق إدارة محلية ذات كفاءة من خلال مشاركة المواطنين في صنع القرار بالإضافة إلى الأهداف التالية:[1]

1- الأهداف الاقتصادية: تتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

- توفير مصادر االتمويل المحلي من خلال الضرائب والرسوم المحلية والإيرادات وأملاك المجالس الشعبية.

- تأسيس مشروعات اقتصادية تلائم احتياجات الوحدات المحلية وحاجات المواطنين فالمجالس المحلية أقدر من السلطة المركزية على إقتراح وإقرار المشروع الاقتصادي الذي تحتاجه الوحدة المحلية.

2- الأهداف الاجتماعية: تتركز الأهداف الاجتماعية للإدارة المحلية في:

- إن الإدارة المحلية وسيلة لحصول الأفراد على احتياجاتهم وذلك لأن إدارة المصالح المحلية تتفق وحاجات المجتمع المحلي وتحقق ميوله.[2]

- الإدارة المحلية وسيلة لربط البناء المركزي بالقاعدة الشعبية وبذلك يحصل التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الاقتصادية والإدارة المحلية. [3]

3- الأهداف الإدارية: نذكر منها:

- القضاء على البيروقراطية التي تتصف الإدارة المركزية، حيث ينقل صلاحية تقديم الخدمات المحلية إلى هيئات وأشخاص يدركون طبيعة الحاجات المحلية ويستجيبون لها بدون عوائق.

- إتاحة فرصة تجريبية على مستوى محدود للبحث مدى إمكانية تعميمها.

---

[1] محمد عبى الخلايلة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل الأردن، بريطانيا – فرنسا – مصر، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة 1 ، عمان، دار الثقافة، 2009، ص 45.

[2] خالد سمار زغبي، تشكيل المجالس المحلية وأثره في كفايتها في نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، المملكة المتحدة – فرنسا – الأردن، الطبعة 03، مكتبة دار الثقافة، 1993.

[3] جديدي عتيقة، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، تخصص سياسة عامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 79.

– تحقيق الكفاءة الإدارية من خلال الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوفير الخدمات للمواطنين وإشباع حاجياتهم.

4– الأهداف السياسية: نذكر منها:

– ترتبط الأهداف السياسية للجماعات المحلية عن طريق الإنتخاب بواسطة المجتمع المحلي وهذا ما يحقق الديمقراطية، للتولى هذه المجالس الإدارة في هذه المجتمعات، كما تتيح الفرصة لتدريب القيادات وإعدادها لتشغيل مناصب سياسية في المجال التشريعي والتنفيذي على مستوى الوطن.

– شفوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بدلا من تركيزها في العاصمة، مما يظهر أثره في مواجهة الازمة والمصاعب التي قد تتعرض لها الدولة في الداخل والخارج.

– دعم الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل القومي والديموقراطية.[1]

المطلب الثاني: مهام الجماعات المحلية ومشاكلها

إن للجماعات المحلية مهام كثيرة كما أنها تعاني من مشاكل عديدة.

الفرع الأول: مهام الجماعات المحلية [2]

للجماعات المحلية صلاحيات متشعبة وتختص في كل قطاعات النشاط منها قطاع الشباب والرياضة والفلاحة والصحة والسياسة والنقل والعمل والتكوين المهني والتربية، الصناعة والطاقة والمياه. التخطيط والتنمية العمرانية، الحماية والترقية الاجتماعية لبعض فئات المواطنين، الثقافة، الجارة، البريد والمواصلات، المنشآت الأساسية القاعدية، الشؤون الدينية والاوقاف، السكن، الغابات وإصلاح الأراضي، أبرز مهامها مايلي:

[1] ياسين ربوح، محاضرات في إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، مرجع سابق، ص 06.

[2] عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، الجزائر، د.س، ص 121.

1- المحافظة على الممتلكات:

هي المحافظة تتمثل في المنشآت الإدارية التربوية الثقافية والمنشآت القاعدية والشبكات المختلفة ونعني بكل منشآت والمخططات المبرمجة التي تهدف إلى التنمية المحلية في كل المجالات التي تمس حياة المواطن اليومية الفردية والجماعية والاجتماعية والاقتصادية.

2- المحيط والعمران:

القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط كتجميع الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء ومحاربة الامراض المتنقلة سواء عن طريق المياه أو الحيوان ومحاربة التلوث وحماية البيئة وفرض احترام قواعد البناء، فالمحيط والعمران هما من المهام التي تعبر عن سلطة الدولة ومصداقية الجماعات المحلية.

3- النشاط الاجتماعي:

يتمثل النشاط الاجتماعي في طلب السكن، مساعدة البناء وطلب المعونات الغذائية، التكفل بالمعوزين والمعاقيين، تشغيل الشباب، مساعدة العائلات عديمة الدخل.

انها اختصاصات واسعة وهامة فعلا وتتعلق بمختلف مظاهر الحياة المحلية فللبلديات والولايات صلاحية القيام بأي عمل يستهدف كل النشاطات وهذا ما أكدته بعض المواد من قانوني البلدية والولاية.

الفرع الثاني: مشاكل وحاجيات الجماعات المحلية:[1]

1- الجماعات المحلية تعيش عجزا بسبب أ ن مسؤوليها يهتمون إلا بالمدفوعات على حساب تقوية الإيرادات وكيف لا تبقى مشلولة الحركة وهي دائما تطالب بتسجيل مشاريع جديدة وهي غير قادرة على تصفية رزنامة المشاريع المسجلة.

[1] عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، محلية الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، الجزائر، د.س، ص 122.

2- وجود موظفين في حالات كسل وقلة الاهتمام وهم يعيشون حالات التجاوزات وقلة الاعتبار وعدم احترام تخصصاتهم لأن المسؤولين لا يملكون من البرامج سوى برامج تغيير الأشخاص من مناصبهم عوض تقييم إيجابي لطرق العمل.

3- الجماعات الإقليمية عاجزة على حل مشاكل المواطنين لأن منتخبيها لا يقومون بأي دراسة ولا جرد.

4- كيف تسير الجماعات المحلية نحو التنمية المحلية ومؤسساتها عرضة للتلاعب والاستفزازات والنهب واللامبالاة.

5- كيف يتطور التضامن المحلي بين مختلف الفئات والمساعدات الاجتماعية تقدم إلا لحساب سياسة أو لاعتبارات ذاتية أو لرد جميل.

6- كيف يمكن للتنمية أن تنجح وهي بعيدة هن المواطنين سواء فيما يتعلق بتقسيم شؤونه المحلية أو ممارسة هذه التنمية محليا بدون إطار ولا تنسيق ولا مشاركة.

المبحث الثاني: تمويل التنمية المحلية على المستوى المحلي

تعتمد التنمية المحلية بالدرجة الأولى على التمويل المحلي لإحداث زيادات في مستويات التنمية المحلية ذلك لأنها تنطلق من القاعدة الشعبية العريضة فتعبر عن احتياجاتها الفعلية في مختلف المشروعات التنموية الضرورية للمحليات، حيث أن إحقاق برامج ومشروعات للتنمية المحلية يتطلب تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية.

المطلب الأول: ماهية التنمية المحلية

إن التنمية المحلية غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة للوصول إلى غايات وأهداف أساسية تتمثل في مطامح وتطلعات المجتمع إلى عيش حياة أفضل، وفيما يلي نعرض مجموعة من التعاريف للتنمية المحلية وأهم خصائصها ومقاوماتها.

الفرع الأول: تعريف التنمية المحلية

1- تعرف التنمية المحلية بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية.[1]

2- تعرف الأمم المتحدة التنمية المحلية بانها العمليات التي تساعد المجتمعات المحلية في الإندماج في الحياة الاجتماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن عن طريق توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[2]

3- تعرف بأنها عملية معقدة ومركبة وشاملة تضم جوانب اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية من دون إهمال الجوانب النفسية ليتسنى فهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تحرك الأفراد ومايقوم بينهم

[1] الحسني، التنمية والتخلف دراسات تاريخية بنائية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1980، ص 506.

[2] السعيد فكرون، استراتيجية التصنيع بالتنمية والمجتمعات النامية، حالة الجزائر، دراسة نظرية، رسالة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005، ص 38.

من علاقات وما يترتب على ذلك من أنظمة تتداخل في جوانب المجتمع وبهذا فهي تتصف بخاصيتي الشمولية والتكامل. [1]

4- وكتعريف استنتاجي يمكن القول بأن التنمية المحلية هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية فهي تحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بالمستوى المعيشي لكل أفراد المجتمع بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة.

الفرع الثاني: أهداف ومجالات التنمية المحلية

للتنمية المحلية مجموعة من الأهداف والمجالات التي تميزها:

1- أهداف التنمية المحلية:

- محاربة الفقر والتخلف وذلك من خلال فتح مناصب شغل عن طريق المشاريع وتوسيع الهياكل التربوية كبناء المدراس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية.

- شمول مختلف مناق الدولة بالمشاريع التنموية مما يضمن تحقيق العدالة فيها.

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، بصورة أكثر فعالية.

- زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في قيامها بواجباتها وتدعيم استقلالها.

- فك العزلة عن المناطق النائية ودفعها نحو الانفتاح والتحضر التدريجي.

- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرة الداخلية.

- الاستفادة من اللامركزية، مما يساعد على وضع المشاريع المناسبة.

- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين سواء الإنتاجية أو الخدماتية.

- تعزيز القدرات العامة والبنية التحتية للمجتمع كالنقل، المياه والكهرباء...إلخ.

[1] علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، أوت 1999، ص 323.

- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية.

- توفير مناخ ملائم يمكن المجتمع من اعتماده على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدول.[1]

2- مجالات التنمية المحلية:

أ-التنمية الاقتصادية:

يقصد بالتنمية الأقتصادية بعملية تحسين وتنظيم إستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة التي تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية، ومن ثم جاءت التنمية الاقتصادية بروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من اجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاء المادي. [2]

ب-التنمية الاجتماعية:

هناك علاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية إقتصادية دون تغيير إجتماعي، والعكس صحيح.[3]

وذلك فإن التنمية الاجتماعية هي مجال تنموي يسعى للاهتمام يتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، وتنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مصل الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي. [4]

ج-التنمية السياسية:

تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية مثل استجابة النظام السياسي للتغيارت في البيئة المجتمعية والدولية ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي ولا يكون هذا إلا بإعطاء المواطنين إختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كأعضاء البرلمان أو المجالس التشريعية أو المحلية ... إلخ.

[1] فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط1، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 41.
[2] مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية في مصر، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، 1994، ص 377.
[3] محمد رياض عاتيي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي في التنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989، ص 49.
[4] محمد إسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1983، ص 240.

د-التنمية الإدارية:

إن التنمية الإدارية هي تطوير القدرات البشرية في الإدارة وزرع روح الجماعة الواحدة والإحساس بالتكامل للعمل بكفاءة عالية وفعالية من اجل تحقيق الأهداف المرجوة وحل المشاكل ورفع مستوى الأداء مما يحقق ذلك تنمية اقتصادية عالية.[1]

الفرع الثالث: مقومات ومعوقات التنمية المحلية

إن لتنمية المحلية مجموعة من المقومات و العديد من المعوقات التي تواجهها.

1- مقومات التنمية المحلية:

لتنمية المحلية الكثير من المقومات و هي:

أ- المقومات المالية:

إن حجم الموارد المالية يعتبر الأساس في التنمية المحلية، فلكما زاد حجم الموارد المالية كلما تمكنت الهيئات المحلية من أداء واجبها وتوفير خدمات المواطنين ذاتيا دون أن تلجأ إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية. [2]

وهنا نستطيع القول بأنه كلما كان هناك تخطيط ما يوجد ورقابة مالية مستمرة وتحليل مالي سليم فإن هذا يساعد على تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجلها تعمل بكفاءة واستقلالية تامة.[3]

ب- المقومات البشرية:

إن نجاح التنمية المحلية ونجاح العملية الإنتاجية مرتبط بكيفية إدارة الإنسان التمويل اللازم لإقامة المشروعات وتابعتها وحل المشاكل التي تواجهها في الزمان والمكان المناسب.

[1] إبراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، العدد 9 مجلد 24، ص يناير 1992، ص 54.

[2] كنال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص 203.

[3] خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985، ص 35.

فالإنسان يتميز بقدرات ذهنية وجسدية هائلة يمكن الإستفادة منها بأقصى الحدود بتنمية هذا العنصر البشري إجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا[1]وهذا يكون بـ:

– الرعاية الاجتماعية: وهي توفير الاحتياجات الأساسية لإنسان ليعيش بأريحية وتتمثل في الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.

المؤهلات الفنية: والمتمثلة في نشر الوعي الثقافي والفكري للأفراد وإدماجهم في مهاهم بطريقة متقدمة بإدخال الإعلانم والتكنولوجيا إلى حياتهم.

المشاركة الشعبية: تعني المشاركة الشعبية تحقيق المواطنة بين الأفراد أي أن يشعر كل فرد بأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية.

ج– المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية تكون في تنظيم الشؤون المحلية .

وتعرف الإدارة المحلية بانها:[2]

"نقل او تحويل سلطة اصدار قرارات إدارية الى مجالس منتخبة من المعنيين ".

كما تعرف بانها: عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة اصدار قرارات إدارية في بعض المجالات: [3]

ومن خلال ما سبق من التعريفات نجد ان الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

–وجود مصالح محلية تختلف عن الصالح القومية.

–انشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها انجاز تلك المصالح .

[1]إستراتيجية تنمية الموارد البشرية، strategy4.asphhp://www.monconan.gov.om/arabic يوم 2023/05/26

[2]علي خاطر شطناوي، قانون الإدارات المحلية ، دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن ،2002، ص97.

[3]علي خاطر شطناوي ، قانون الإدارة المحلية ،مرجع سابق ص97.

-اشراف الحكومة المركزية على اعمال تلك الهيئات .

-وبذالك فان نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدئين أساسيين هما:

أ- مبدا الديمقراطية:

كلما استاعنة السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذالك مؤشرا على الديمقراطية.[1]

ب- مبدأ اللامركزية:

أي تستند مسألة الفصل في الأمور الى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية وعموما فان قيام نظام الإدارة تفرض جملة من الأسباب منها:[2]

-التخفيف من أعباء موظفي إدارات المركزية وقصرها على الاعمال الإدارية المهمة.

-التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات.

زيادة قدرة الموظفين المحليين على الابداع والابتكار.

-ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية. .

-ضمان سرعة الانجاز بكفاءة وفعالية والحد من الروتين.

-استخدام أساليب ادارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية مما يرفع من كفاءة العمل.

2- معوقات التنمية المحلية:

إن التنمية المحلية ليست بظاهرة منعزلة وإنما تؤثر وتتأثر بعوامل تعيق هدفها التنموي، بل تجدها في تسق متكامل حيث تتصل ببعضها البعض اتصالا مباشرا بالوحدة المحلية، في حين ان البعض الآخر يؤثر بطريقة غير مباشرة عليها.

[1] جعفر انس قاسم ، أسس التنظيم الإداري ،الإدارة المحلية ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1989،ص03.

[2] ايمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر ،عمان الأردن ،2010،ص19.

أ- معوقات اقتصادية وفنية: ويمكن تلخصيها كالآتي:[1]

- معانات المجالس المحلية من محدودية الموارد المالية والعجز من حيث التحصيل الجبائي وتفشي ظاهرة التهرب الضريبي.

- إزدياد الأعباء التي نجمت عن التقدم الاقتصادي والتكنولوجي كالتلوث مثلا. [2]

- عدم وجود أجهزة تخطيط إقتصادية كفأة قادرة على ترجمة الأفكار الاقتصادية وإدارة الموارد بطريقة سليمة وعقلانية.

- عدم وجود التخطيط والدراسة المسبقة للبرامج التنموية، حيث توضع معظم المشاريع بطريقة غير مدروسة وفي ظرف وجيز. [3]

- الإستغلال الغير جيد للموارد الاقتصادية والبشرية.

ضعف المداخيل االمحلية والديون وإهمال الإيرادات مع الاهتمام بالنفقات فقط.

ب- معوقات اجتماعية وثقافية: تتمثل فيما يلي: [4]

- غياب البنى التحتية والقواعد الهيكلية خاصة من حيث المدارس، المراكز الصحية، السكن، إنتشار الامراض والأوبئة والأمية والفقر.

---

[1] Rufinn Béhanzin, et adilphe, Djmam, Impact des finances locales dans le d »veleppement local : cas de la ville de cotonou mémoire de fin de formation, benin : ecole natioanale d'administration, 1980 – 1999, p 35.

[2] أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 188.

[3] حنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر، 2011، ص 22.

[4] جايب أمينة، معوقات التنمية المحلية في بلدية الكاليتوس في الجزائر العاصمة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، المجلد 3، ع 1، 2020، ص 193-194.

– تأثير البيئة الجغرافية على البيئة الاجتماعية سلبا وإيجابا من حيث المناخ ومن حيث خصوبة الأرض، توفر المياه، الكوارث الطبيعية ... إلخ.

– تأثير المشكل الديموغرافي على عملية الإنتاج والدخل يؤدي إلى زيادة الاحتياجات التي تكون تلبيتها صعبة إذا كانت الموارد قليلة وبالتالي تقف في طريق التنمية على المستوى المحلي.

ج–المعوقات السياسية والإدارية: وتتمثل فيما يلي :

–عدم قيام الأحزاب بدور التنشئة السياسية وتقديم البرامج على المستوى المحلي وبالتالي انخفاض مستواها.

–من خلال الممارسات التي انهكت كاهل الوطن تفشت ظاهرة الفساد الإداري بقوة .[1]

–غياب التحفيز الأجور والعلاوات بالإضافة الى اهمال مجال التكوين لتحسين مستوى المعارف والاعتماد على وسائل حديثة.

–عدم التجسيد الفعلي للا مركزية الادارية الديمقراطية على المستوى المحلي واعتماد الرقابة الشديدة على الهيئات المحلية المنتخبة.

–الاستقرار السياسي غير موجود وغياب القيادات السياسية الواعية والمدركة لمفهوم التنمية المحلية والتي تتحمل كل المسؤولية لتحقيقها.[2] –الإرتجال والإسراع في اصدار بعض التشريعات دون تكملة دراستها وأحيانا البطء في إصدارها مما يجعلها في تغير مستمر.

–توقبف المشاريع التنموية وتجميد الاجتماعات كعدم المصادقة على المداولات خلال اجتماعات المجالس المحلية المنتخبة بسبب تفشي ظاهرة الصراع في المجالس المحلية، وذلك نتيجة عدم اتساقها وانسجامها الفكري في النسق السياسي والإداري والاجتماعي بشأن قضايا التنمية المحلية.[3]

[1] جايب امينة، معوقات التنمية المحلية في بلدية الكاليتوس في الجزائر العاصمة .

[2] جمال الدين مغوفل، التنمية المحلية البلدية والولاية، الدار الخلدونية، الجزائر، دون سنة، ص40.

[3] جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،2014،ص132.

المطلب الثاني : التمويل المحلي للتنمية

لتنمية الموارد المالية فانه يجب توسيع سلطات الوحدات المحلية في الحصول على إيراداتها الذاتية وان يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم اعدادها على المستوى المحلي، وفي هذا السياق سنتطرق الى مجموعة من مفاهيم التمويل المحلي ومعرفة مصادره.

الفرع الأول: مفهوم التمويل المحلي (Local finance):

2 يقصد بالتمويل المحلي كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها بمصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية لتحقيق اكبر معدلات التنمية عبر الزمن، ويمكن القول بان التمويل المحلي هو الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات بعيدا عن تأثير الحكومة وبين توفر المواد المالية المحلية علاقة طردية من اجل احداث المزيد من التنمية المحلية ، كما أنه لا يمكن إخفاء العلاقة الطردية والضرورية بين التمويل المحلي والتنمية المحلية فكلما زاد التمويل كلما زادت معدلات التنمية المحلية والعكس صحيح.[1]

1- كما يعرف التمويل بانه: توفير الأموال (السيولة النقدية) من اجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين راس المال الثابت بهدف زيادة النتاج والاستهلاك.[2]

2-ويعرف كذلك بانه: البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال ولاختيار وتقييم تلك الطرق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشاة.[3]

3-ومن هذه الاستنتاجات نستخلص ان التمويل المحلي يعتبر اهم مقوم من مقومات الإدارة المحلية فبدونه لاتستطيع الوحدات المحلية ان تقوم بوظائفها، وبالتالي يتصف النظام بالضعف اذا فقد القدرة على الاكتفاء الذاتي وتدبير موارده.

الفرع الثاني: شروط التمويل المحلي

يجب ان تتوفر في التمويل المحلي شروط تتمثل فيما يلي:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي (والتنمية المحلية) ، الدار الجامعية ، اسكندرية، 2001،ص22.

[2] هيثم صاحب عجام- علي محمد سعود ، التمويل الدولي، الأردن ، دار الكندي ، الطبعة الأولى ،2002، ص23.

[3] هيثم محمد الزغبي ، الدارة والتحليل المالي ،الأردن ، دار الفكر ،الطبعة الأولى ،2000،ص77.

1- ذاتيـة المـورد: أي ان تستقل الوحدة المحليـة بسلطة تقدير سعر المورد المحلي من حيث تأسيسه وتحصيله وهي ما تسمى بالمورد الذاتية المطلقة تميزا عن الموارد الذاتية النسبية والموارد الخارجية.[1]

لكن المشرع الجزائري لا يسمح للوحدات الإدارية ومنها البلدية من تأسيس ضريبة محلية بل تركها للقانون تحقيقا لمبدأ العدالة ووحدة الضريبة وهذا يتنافى مع حرية تحديد الضريبة وتحصيلها من طرف الهيئات.[2]

2 -سـهولة إدارة المـورد: ان تكون تكلفة تحصيل المورد اقل قيمة ممكنة، وسهولة تقدير الوعاء الخاضع للضريبة.

3- محلية المورد: أي ان يمون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلته وان يكون متميزا بالقدر الكافي عن اوعية الضرائب المركزية مثلا الضريبة المحلية على العقارات .[3]

4- مرونة المورد: أي يمكن الزيادة فية حسب الحاجة من حيث مبالغة المالية او انواعه ، وهذا ما يزيد من نفقات الوحدات المحلية.[4]

5- كفايـة المـورد واتسـاعه: أي ان يكون كافيا لتغطية احتياجات الجماعات المحلية لتتمكن من تلبية الحاجات العامة.[5]

الفرع الثالث: مصادر التمويل المحلي.

تنقسم موارد التمويل للإدارة المحلية الى قسمين رئيسيين هما الموارد المحلية الذاتية والموارد المحلية الخارجية.

---

[1] سمير محمد عبد الوهاب، دور الإدارة المحلية والبلديات في إعادة صياغة الدولة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،2009م،ص60.

[2] خلاصي رضا ،النظام الجبائي الجزائري، ج1،ط2،دار هومة ظن الجزائر ،2006،ص14.

[3] خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، واقع وآفاق، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر،2011،ص31.

[4] قاسم جعفر انس قاسم ، ديمقراطية الإدارة المحلية والاشتراكية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1985،ص26.

[5] بوعمران عادل ،البلدية في التشريع الجزائري، دار الهدى ،الجزائر ،2010،ص33.

1-الموارد المحلية الذاتية:

وتنقسم هذه الموارد الى عدد من الموترد الفرعية التي تختلف في مقدارها وتنوعها من بلد الى آخر على حسب الانظمة الاقتصادية المتبعة فيه وعلى حسب الإمكانيات المالية المتوفرة لديه.

أ- الضريبة المحلية:

ان الضريبة بشكل عام هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة دون ان يعود عليه نفع خاص مقابل دفع هذه الضريبة.[1]

اما الضريبة المحلية فهي كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الالزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة.[2]

-وبالتالي يتضح ان الضريبة المحلية تدفع الى المجالس المحلية من قبل افراد الوحدة المحلية اما الضريبة العمة فتدفع الى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطنين وافراد الدولة مساعدة في الأعباء العامة.[3]

ب- الرسوم المحلية:

يتم تحصيل الرسوم المحلية مقابل خدمات تؤديها الإدارة المحلية للمواطنين حيث تعود بالنفع والفائدة على دافعي هذه الرسوم ، وتشكل حصيلة هذه الرسوم موارد عامة للادارات المحلية.[4]

[1] سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة (النفقات العامة، الإدارات العامة، الميزانية العامة) بيروت ،المنشورات الحقوقية ،2003،ص115.

[2] مراد محمد حلمي، مالية الهيئات العامة المحلية، مصر ،د طبعة ،نهضة مصر، 1962،ص63.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ،ص73.

[4] خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، الأردن ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ،1985،ص22.

-للوحدات المحلية حق تحصيل نوعين من الرسوم: رسوم محلية عامة وهي رسوم ترقض بقوانين وقرلرلت وزارية وليست محلية ،ورسوم ذات طابع محلي وترفض بقرارات محلية يصدرها المجلس الشعبي المحلي ويوافق عليها مجلس الوزراء.

ويتمثل النوع الأول في رسوم التراخيص للمجالات الصناعية والتجارية والعامة ورسوم التفتيش المقررة عليها ورسوم النظافة ، اما النوع الثاني فيتمثل في رسوم رخص المحاجز وحصيلة رسومات مبيعات الرمل ومختلف الأحجار المستخرجة من المحاجز والمناجم ورسومات استهلاك المياه والغاز والكهرباء...الخ [1]

ج- إيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية:

هناك أنواع كثيرة للايرادات مثل الإيجارات التي تحصل عليها الهيئات العامة عن طريق تقويم خدمة السكن لمحدودي الدخل، فاصبحت هذه الإيجارات موردا هاما للمحليات سواء كانت ناتجة عن تأجير المرافق العامة المحلية أو إدارتها مباشرة مقابل ثمن تعود على المجالس المحلية لدى البنوك أو تعود للهيئات المحلية كعروض.[2]

د- نواتج استغلال واستثمار المرافق العامة المحلية:

وهي إيرادات الخدمات العمومية التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين وأيضا المداخيل التي تنتج عن ايجارات المساكن والمحلات التي تحوزها الجماعات المحلية وأيضا تتمثل في نواتج التنازل عن هذه الأملاك.

هـ- المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية:

[1] سمير محمد عبد الوهاب، مرجع سابق ، ص252.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ،ص82.

وهي الجهود التي يقوم بها أفراد المجتمع المحلي المتمثلة في طاقاتهم المادية والبشرية والطاقات الفنية في المدن والقرى وفي المصانع والمدارس والجامعات ، وهذا هو الأساس في تطوير المجتمع ليبلغ حد الثروة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

2- الموارد المالية الخارجية:

إن التأكد على أهمية الموارد المالية المحلية في دعم الاستقلال الإداري للمحليات لا يعني تغطية كافة نفقات مشروعات التنمية المحلية من الموارد الذاتية لأن ذلك قد يبطئ من معدلات التنمية المطلوبة ولذلك فإنه يتم اللجوء إلى الموارد المالية الخارجية.

أ- الإعلانات الحكومية:

-غالبا تضطر الدولة الى وضع مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة وفي بعض الحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات نقديا.

-وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات.[2]

وتأدي هذه الإعانات أهداف اقتصادية واجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والمناطق النائية والمناطق الغنية.

إن الإعانات الحكومية غالبا ما تتضمن شروطا تقيد حرية واستقلال المجالس المحلية إذ أنها توجب في كثير من الأحيان خضوع الإدارة المحلية عند إنفاقها الإعانات الحكومية الى رقابة مالية من الهيئات المركزية.

ب- القروض: تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها ، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة.

[1] ابن الحوزي محمد ، الإصلاحات الجبانية وانعكاسات الاقتصادية والمالية في الجزائر ،1998.

[2] حسين صغير ، دروس في المالية والمحاسبة العمومية ،الجزائر ،دار المحمدية العامة ،1999، ص47.

وهذا النوع من القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القروض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القروض عليه.

–تعتبر القروض إحدى الموارد المالية التي تلجأ لها ميزانية البلدية وذلك بهدف تغطية نفقاتها التي تعجز عن تغطيتها بالتحويل الذاتي، أو عن طريق الصندوق المشترك للجماعات المحلية أو الإعانات المقدمة من طرف الولاية ، يمكن للبلدبة أن تقترض من الدولة أو البنوك كبنك التنمية المحلية.[1]

ج– تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية او بشكل غير مباشر مساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها ، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها احد المواطنين بعد وفاته في حالة إنعدام الورثة او هبة يقدمها احد المغتربين لتخليد إسمه في بلده.

–وتنقسم هذه التبرعات إلى قسمين ،تبرعات مقيدة بشر عدم قبولها إلا بموافقة السلطات المركزية ، وتبرعات أجنبية لايمكن قبولها إلا بموافقة رئيس الجمهورية سواء كانت من الهيئات أو أشخاص أجانب.[2]

المبحث الثالث : آليات اصلاح المالية المحلية لدعم التنمية المحلية

[1] ياقوت قدير، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية (دراسة حالة ثلاث بلديات). رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان ،سنة 2011 ، ص165.

[2] سرغاد لخضر ، واقع المالية المحلية في الجزائر ، (مذكرة ماجستير ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر)، 2001،ص66.

ان التمويل هو الأساس الذي يسمح بضمان إنجاز المشاريع فبدونه لايمكن ان تتحدث عن التنمية المحلية فالجماعات المحلية وبالأخص البلديات في غالبية انحاء الوطن تتصف بالفقر وذلك بسبب غياب مصادر التمويل التي تقدمها الدولة مع الضرائب والرسوم، فمشكلة التنمية المحلية هي تسيير موارد من العنصر البشري لذا سنحاول في هذا المبحث التركيز على الإصلاحات التي تدفع بالتنمية المحلية في الجزائر الى التقدم.

المطلب الأول: ضرورة اصلاح الجباية المحلية و تحدياتها و أفاقها

من الضروري اصلاح الجباية المحلية باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة تحدياتها

الفرع الأول : الإصلاحات المسيطرة لتفعيل منظومة تمويل الجماعات المحلية.

1-تدابير مالية وجبائية: كانت رؤية السلطات العمومية واضحة بخصوص اصلاح نظام التمويل المحلي فهو يندرج ضمن رؤيا متعددة السنوات من خلال التشخيص الذي يتم الاقه ومن ثم تم تكيل لجنة مشتركة تعمل على اصلاح الجانب المالي والجبائي على المستوى المحلي بتاريخ 09 جويلية 2007، اكدت ضرورة تفعيل اصلاح شامل للجماعات المحلية والذي ينتج عنه قانون البلدية وقانون الولاية الذين عرفا تعديلا جوهريا بعد سنة 2010 حيث كرست العديد من المنافذ التمويلية وفقا لقانون البلدية المسيطر سنة 2011، ورغم هذه الإصلاحات إلا أن إشكالية التفاوت في تمويل الجماعات المحلية يبقى قائما نظرا لعدم تماثل المناطق الجغرافية من حيث الخصوصية الاقتصادية.[1]

2-اتخاذ اجراءات لتدارك العجز الذي تعرفه خزينة بعض البلديات: تمنح خلال الثلاثي الأول من كل سنة تراخيص للبلديات للقيام بدفع الدفعات ذات الطابع الاجباري بدون كشوفات والتكفل بكل ديون المجالس الشعبية البلدية والمقدرة ب 2203 مليار دينار جزائري ، والديون المبرمة مع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط من اجل انجاز سكنات اجتماعية والمقدرة ب 32 مليار.

3-اتخاذ جملة من الإجراءات لرفع الموارد المالية للجماعات المحلية:

[1]أحمد الصالح سباع ، انيس هزلة (2019)، اصلاح منظومة التمويل المحلي رهان لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر ،محلية التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة – المجلد 03 العدد 02.

-تخصيص 50 % من الضريبة على الناتج الخام IRGالخاص بالمداخيل الإيجارية لصالح البلديات

- الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار ولا سيما على مستوى التجمعات الكبرى.

- تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات.

4- اتخاذ إجراءات لعصرنة الجماعات المحلية: تحسين تأطير المصالح المالية للجماعات المحلية بفتح مناصب مالية إضافية وبشكل ثانوي لدعم تأطير الإطارات المالية والمحاسبين والمختصين في الاعلام الآلي لصالح الجماعات المحلية.

الفرع الثاني: ضرورة إصلاح الجباية المحلية.

ينبغي اصلاح الجباية المحلية من اجل ضمان تمويل متوازن يسمح بخدمة الأهداف التنموية.[1]

-تدعيم صلاحيات الوالي كممثل للدولة فيما يتعلق بمجال الضرائب المحلية وإمكانية فرض ضرائب ورسوم بما يراه مناسبا لخدمة التنمية المحلية وحتى مناطق الولاية الوحيدة.

مراعاة نوعية الضرائب ومعدلاتها بخصوصية كل منطقة على حد سياسية ، نائية ، صحراوية ،حضارية.

ضرورة تفعيل مشروع التسيير التضامني للبلديات ، الذي يسمح لمجموعة من البلديات المجاورة بإنجاز مشاريع تعود عليها بالفائدة ، مثل انجاز مرافق عمومية كمحطات لتخزين وتوزيع المياه ومحطات لردم النفايات مما يخفف العبء على ميزانية البلديات وتؤدي الجباية المحلية دورها في كل الاستثمارات فيمكن للمجالس الشعبية البلدية لبلديتين او اكثر ان تقرر الاشتراك في مؤسسة عمومية مشتركة بين البلديات لتقديم الخدمات او التجهيزات او مصالح ذات نفع مشترك بينهما ، سعيا من وراء تطوير نظام الإدارة المحلية لأجل تنفيذ وإدارة مشاريع الخدمات المشتركة.

-تكريس العقل في تسيير النفقات المحلية وممارسة المراقبة المستمرة على التحصيل الجبائي للجماعات المحلية، من خلال التكوين المستمر لرؤساء المجالس الشعبية البلدية والامناء العاميين للبلديات.

[1] فريدة مزياني (د.س.ت)، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار ، مجلة الاجتهاد القضائي ،جامعة بسكرة ،العدد06 ،ص63

– ان إنجاح الجباية المحلية يكون بمبدئ انخراط المكلف بالضريبة ووعيه واتقانه يكون الضريبة التي يؤديها هي تجسيد لقيم المواطنة ، وخدمة المصالح العامة، والوصول الى هذا المستوى بنجاح الى تضافر جهود ثنائية تلعب فيه الإدارة دورا محوريا في اطار العلاقة مع هذا المكلف ومع النسق ككل.

–تحسين مردودية الموارد الجبائية من خلال إعادة النظر في الطرق المعمول بها في توزيع الموارد الجبائية المحلية، واعطاء المنتجين المحليين دورا في تأسيس وخلق اوعية جبائية بما يتناسب مع كل منظمة ومن ثم زيادة المردود المالي للضرائب المحلية حتى لا تنفرد السلطة المركزية بتحصيل وتوزيع الموارد الجبائية.[1]

الفرع الثالث: تحديات وآفاق اصلاح الجباية المحلية.

1–مركزية التشريع الضريبي : احداث الضرائب والرسوم مركزياوايضا تخصيصيا وتعديلها مما ينعكس سلبا على ميزانية الجماعات المحلية ، ياقصاء المبادرات المحلية في اعداد الضرائب ورسوم تعتبر مصدر مهم لكون المسؤولين المحليين اقرب بكثير من المواطن عموما المكلف خصوصا خاصة وان الموارد الجبائية المحلية تعد غير كافية لتمويل النفقات المحلية.1

2–ضعف التحصيل الضريبي: ان المخالفات الإجرائية تؤثر بشكل سلبي على الإيراد الوطني ومن تم المحلي نتيجة التهرب الضريبي، اذ تشترك فيه مجموعة من العوامل منها ما هو مرتبط بالتشريع الجبائي نظرا لعدم استقراره وكذلك الإعفاءات والتخفيضات او التحفيزات التي تدخل ضمن الإجراءات التي تتخذها الدولة بالإضافة الى قلة الوعي الضريبي او انعدامه وينتج عنه ضعف التحصيل الجبائي وضعف إيرادات الجماعات المحلية.

3–ضعف التأطير وسوء إدارة الجماعات المحلية: يعد من بين الأسباب التي تؤثر بشكل سلبي على تنمية الموارد الجبائية المحلية، ويرجع أساسا الى تشكيلة الكفاءات الإدارية ، وانعدامها على مستوى التسيير المحلي فالتأطير يعني سوء التسيير والمنتخبين على مستوى المجالس المحلية غير المهتمون بتسيير شؤون البلديات بل كثيرا ما يكونون من الأشخاص الذين ليست لهم الخبرة في التسيير ولا مستوى علمي كبير الخبرة هذا

[1] زيرمي نعيمة ،سنوسي بن عمر (2013)، الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات ، محلية الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 03، العدد 03 ، ص229.

العامل الذي يجعل البلدية تستند فقط الى المخصصات المالية الحكومية ولا يفكر المنتخبون في انشاء شركات والاستفادة من القروض والمنافذ الأخرى للتمويل.

4-سيلسة التحريض الضريبي: أتت هذه السياسة تبعا لسياسة الإصلاح الجبائية في الجزائر مفادها منح الامتيازات الضريبية والتسهيلات والاعفاءات للاعوان الاقتصاديين خاصة الشباب المستثمر في المناطق الواجب ترقيها ، وتعتبر المناطق الريفية الواقعة في المناطق الداخلية والصحراوية الأكثر استفادة من التحفيزات الجبائية العامل الذي يجعلها الافقر كونها مناطق تغيب فيها المناطق الصناعية من جهة وتعفى فيها الستثمارات الموجودة من الضرائب ، الأطر الذي يجعل من الضروري طرح بدائل تمويل مناسبة في مثل هذه المناطق قصد تنميتها.[1]

5-سهولة الغش والتهرب الضريبي: ترجع هذه الظاهرة في معظم بلديات الوطن الى القصولر الذي يطبع النظام الجبائي الحالي ولعل هذا القصور يعود بالدرجة الأولى الى كون النظام الجبائي الحالي لا يتناسب ومستوى المتكلف بتطبيقه(الكم والنوع)، الامر الذي يساعد على وجود ثغرات عديدة.

وسهولة كبيرة للتحايل والتهرب من دفع الضريبة من طرف المتعاملين.

إن إصلاح أدوات التمويل المحلي يجب أن لا يرتكز فقط على النظام الضريبي بل يجب أن يأخذ بعين الإعتبار كل المنافذ التمويلية بما يتناسب مع خصوصية كل منطقة والعمل على استغلال كل القدرات على سواء الاقتصادية للمنطقة أو استغلال المنافذ ذات الطابع الاقتصادي ويعتبر العنصر الأكثر أهمية هو العنصر البشري فالواقع المعاش يبرز بلديات لها تمويل كبير كما هو الحال في الكثير من البلديات المتواجدة في الصحراء الجزائرية والتي تقع فيها كبريات الشركات لكن مستوى التنمية المحلية ضعيف جدا ولا يعكس حجم التنمية المحلية المحصلة وهذا ما يؤكد الأهمية والدور الذي يلعبه العنصر البشري في الدفع بالتنمية المحلية الأفضل.

[1]-لمين عبد القادر(2014/2013)، الضرائب المحلية دور ها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة تطبيقية لميزانية بلدية ادرار ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ،ص135.

المطلب الثاني: أدوات إصلاح المالية المحلية

لإصلاح المالية المحلية يجب اعتماد على مجموعة من أدوات.

الفرع الأول: تثمين الموارد الخاصة بالبلديات

1- نواتج الإستغلال والأملاك:

أ- **تثمين الإستغلال والأملاك:** تسمح أملاك البلدية بزيادة إرادات البلديات، وعليه أوجبت الحكومة على البلديات إحصاء وصيانة الأملاك دائما من خلال تحسين دفتر المحتويات بهدف تثمينها والرفع من مداخيلها، في هذا الإطار فرضت على الجماعات المحلية القيام بـ: [1]

-ضبط أسعار إيجار المحلات ذات الاستعمال المسكني بالاعتماد على مؤشرات دواوين الترفيه والتسير العقاري.

-توثيق عقود الإيجار وتحديد حقوق وواجبات، وتسوية الساكنين غيرالشرعيين بعقود إيجار ومنظمة وقانونية للسماح للبلديات بتطبيق الاحكام المتعلقة بالفسخ خاصة في حالة الإيجار من الباطن.

-تفضيل مبدأ المزايدة لمنح الأملاك المنتجة للمداخيل خاصة منها الأسواق والمناخ.

-اشتراك أمين الخزينة البلدي في البحث عن طرق فعالة، فإن المؤشرات المعيارية للتقييم الدوري لممتلكات البلدية المتعلقة بالبيع والتأجير.

-استخدام المزايدة التي تخضع إلى قواعد محددة تسمح بمضاعفة العروض والتي تحدد مصالح أملاك الدولة سعرها الإفتتاحي.[2]

[1] تعليمة رقم1047مؤرخة في 05أكتوبر2015تتعلق بشروط وكيفيات تمويل وإعداد الميزانيات المحلية لسنة 2016م،وزارة الداخلية والجماعات المحلية،الجزائر.

[2] مذكرة رقم 00096 مؤرخة في 10مارس 2016 تتعلق في تثمين أملاك الجماعات المحلية وزارة الداخلية والجماعات المحلية،الجزائر.

2 – النواتج المالية: يجب أن تعرف هذه النتائج تطبيقا صارما عند رفع نسبها، وتتمثل في الأرباح الناتجة عن الوكالات العقارية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري وكذا تسديد القروض المحتملة المقدمة للبلديات لفائدة الغير.

الإرادات الجبائية: من اجل رفع مستوى الإرادات الضريبية للجماعات المحلية لاسيما الخاصة بالبلديات فقد تم إدراج الإجراءات التالية ضمن قوانين مالية وتتمثل فيما يلي :[1]

–تخفيض 50من الضريبة على الناتج الخام IRQالخاص بالمداخيل الإيجارية لصالح البلديات.

–الزيادة في الرسم الخاص المتعلق برخص العقار ولاسيما على مستوى التجمعات الكبرى.

–توسيع رسم الإقامة على كافة البلديات مع الزيادة في التعريفة بصفة متزنة حسب تصنيف مراكز الإيواء المعنية.

–تخصيص50 من الضريبة الجزافية الوحيدة لفائدة الجماعات المحلية .

–تخصيص أقساط من الرسوم البيئية المخصصة للدولة لصالح البلديات .

–إصلاح نظام التضامن المالي بين الجماعات المحلية .

الفرع الثاني: ترشيد الأنفاق العمومي :

إن التحكم في النفقات فرصة تقلص احتمالات توسع الاستثمارات سواء المنتجة او غير المنتجة للمداخيل فترشيد الأنفاق العمومي ضرورة حتمية بغض النظر عن الوضع الاقتصادي ، حيث يقصد بترشيد النفقات العمومية خلق تجانس وكذا وضع خيارات في الاستثمار والتجهيز بمنطق الاقتصاد عن طريق الإجراءات التالية:

[1] من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية http://www.interieur.gov.dz/index.phptar. تاريخ الإطلاع يوم 2023/03/20.

1-إعادة التوازن بخصوص النفقات : بحيث أن لاتكون نفقات قسم التجهيز اعلى بكثير من تلك المتعلقة بقسم التسيير، والتي تسجل إنخفاض بنسبة 5 ،ويجب ان تختل نفقات الإستثمار المنتجة للثروة نسبة كبيرة حتى تشكل مصدرا للإرادات .

2-تحسين التجكم في النفقات : يتم من خلال [1]

.توحيد وتجميع الطلبات ، وبالتالي ضرورة تصفية تلك التي قيمتها صغيرة بسبب التكاليف الإضافية .

.وضع سياسة من أجل المشتريات والإمدادات قبل الإعلان عن المناقصات مع تحديد الإحتياجات العاجلة والإحتياجات المستقبلية.

.تشجيع التعامل مع الموردين مع تفادي قدر الإمكان المؤسسات ذات ..الوحيد والحرفيين عن طرق الإتفاقيات أو صيغة صفقة الطلبيات.

3-إجراءات موجهة لتأسيس عقلنة تسيير الجماعات المحلية وعصرنتها :

تتم هذه الإجراءات عن طريق :[2]

.الترخيص للبلديات من خلال الثلاثي الأول من كل سنة يدفع النفقات ذات الطابع الإجباري بدون كشوفات (المادة 16من قانون المالية لسنة 2009).

.المعالجة المعلوماتية للمعطيات المادية للميزانيات المحلية .

.وضع الرقابة القبلية على النفقات الملتزم بها على مستوى البلديات .

.الترخيص للبلديات بدفع نفقاتها الإجبارية على المكشوف خلال الفصل الأول من كل سنة .

الفرع الثالث: منهجية إعداد الميزانيات:

1-قسم التسيير :يجب اتخاذ الإجراءات التالية:

[1] تعليمة رقم 1047 مؤرخة في 05اكتوبر 2015 مرجع يبق ذكره.

[2] من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية (المرجع سابق ذكره).

.يجب أن تحدد تقديرات الميزانية بعد تحليل تكاليف كل خدمة عمومية على حدى .

.التحكم في نفقات حضيرة السيارات للبلديات من خلال التسيير الصارم والعقلاني للحضيرة مع تجنب المبالغة في الإستعمال لاسيما فيما يتعلق بنفقات الوقود التي اوجب تقليصها بنسبة 20.

.احترام التشريعات المنظمة للصفقات العمومية ،والتقيد الصارم بقواعد المحاسبة العمومية ولاسيما فيما يتعلق بتوفر الإعتمادات المالية .

.ترسيخ سلوك مبني على الصرامة والتقشف في إستخدام بعض الخدمات والمنتجات ذات الإستهلاك المتكرر مثل الهاتف ،الانترنت ،الورق .

2-قسم التجهيز ولاإستثمار : أوجب على المنتجين المحليين ولإدارة الوصية أن يصب اهتمامها على الإستثمارات الاقتصادية والإجتماعية ،كما يجب أن تكون ..من إرادات قسم التسيير موجه للتكفل بتهيئة هذه الاستثمارات، حيث يتعين على المجالس المنتجة إعداد برامج يحدد إختيار البرامج والاستثمارات الواجب التكفل بها سنويا، بالإضافة إلى ذالك ينبغي توجيه الفائض المحتمل بالميزانية من اجل انجاز مشاريع استثمارية منتجة للمداخيل تحقق من خلالها الجماعات المحلية الاستقلال المالي او على الأقل تساهم في تحسين التمويل المحلي[1] .

3- إجراءات موجهة لتحسين التسيير الميزانياتي للجماعات المحلية : تطبيقا لأحكام قانون المالية سنة 2011م، شرعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية في عمليات عصرنة التسييرالمالي للجماعات المحلية لاسيما إعداد ميزانية جديدة للبلديات(المرسوم التنفيذي، رقم 12-315 المؤرخ في 21 أوت 2012)، المتضمن شكل ومضمون ميزانية البلدية ،وفي هذا الإطار تم تنظيم أيام دراسية من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية حول الميزانية الجديدة للبلديات لفائدة الإطارات المحلية (المفتشين العمين للولايات ،مديري الإدارة المحلية، رؤساء الدوائر، الأمناء العامين للدوائر، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، الأمناء العامين للبلديات، أمناء خزينة البلديات وما بين البلديات، والمراقبين الماليين للبلديات)، بمشاركة ممثلين عن مجلس

[1]تعليمة رقم1047 مؤرخة في 05 اكتوبر 2015 (المرجع سابق ذكره).

المحاسبة ووزارة المالية، وتتمحور الطريقة المعتمدة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية لتطبيق المدونة الجديدة للميزانية لجميع البلديات فيما يلي: [1]

برنامج التكوين والتأهيل : وضع برنامج تكوين حول الميزانية الجديدة في شكل تربص مغلق لفائدة الأمناء العامين للبلديات والمسؤولين الماليين وكذا رؤساء المجالس الشعبية البلدية .

الجانب المعلوماتي : إعداد برنامج إعلام آلي موجه للآمرين بالصرف حول تحضير وإعداد وتنفيذ الميزانية الجديدة للبلديات ، وفي اطار مواصلة اشغال التجسيد التدريجي للإصلاح المقرر المالية والجباية المحلية، توجد مجالات أخرى موضع للدراسة ويتعلق الامر أساسا بما يلي :

-تحسين مردودية الجباية المحلية عن طريق تبسيط النظام الضريبي المحلي.

-تعاون أفضل ما بين المصالح الضريبية ومصالح الإدارات المحلية.

خلاصة الفصل:

[1] من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
http://www.interieur.gov.dz/index.phptarh/ ، تاريخ الاطلاع يوم 2023/03/20.

إن الفرق بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة هو أن هناك إدارة جيدة في الأولى وإدارة سيئة في الثانية اذ أن الإدارة الجيدة تساهم في تقدم المجتمعات وازدهارها فهي تساهم في تحقيق اهداف المجتمع الكبرى التنموية، ولما نلاحظ واقع الجماعات المحلية في الجزائر ودورها في التنمية المستدامة ، نجد أن مشاريع التنمية معطلة وبعيدة عن التطلعات وهي لا تعكس الخطاب السياسي الرسمي الذي يؤكد على تقديم ميداني في هذا المجال غير أن النظرة العلمية للجماعات المحلية تعطينا إجابات أكثر سودوية منها الضعف في الإدارة والتسيير وغياب كفاءة ووعي المورد البشري ، والفساد أهم مايميز الجماعات المحلية في الجزائر هذا بالإضافة إلى الكثير من المشاكل السلوكية .

الفصل الثاني

دراسة حالة: بلدية تيارت

2019-2022

تمهيد:

إن الجماعات المحلية لبلدية تيارت هيئات تمثل امتداد سلطة الدولة وسياستها على المستوى المحلي ، فالدولة تسعى إلى التقرب من المواطن لتحقيق ما يتمناه من التنمية وتحسين ظروفه المعيشية ، لذا وللوصول إلى ذلك لابد من توفير موارد مالية كبيرة تمكن الجماعات المحلية من ذلك .

وعليه وفي هذا الفصل سنتطرق إلى أهم الإصلاحات التي عرفتها المالية المحلية وأثرها على بلدية تيارت ، لنتوصل إلى أن هده الإصلاحات لم يتم الإلتزام بها لذا فهي تؤثر سلبا على التنمية .

كما سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: بلدية تيارت – تقديم عام.

المبحث الثاني: واقع المالية المحلية لبلدية تيارت.

المبحث الثالث: أدوات تمويل التنمية المحلية في بلدية تيارت وسبل إصلاحها.

المبحث الأول: بلدية تيارت – تقديم عام

تعمل البلدية على ضمان راحة المواطن حيث توفر له الخدمات الضرورية وتجسيد المشارع المختلفة ، وعلى ضوء هذا سنتطرق في هذا المبحث إلى لمحة تاريخية عن بلدية تيارت في المطلب الأول أما المطلب الثاني فيكون حول الخصائص الطبيعية والبشرية لولاية تيارت والمطلب الأخير يتحدث عن المؤشرات الاقتصادية والإجتماعية لولاية تيارت.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بلدية تيارت

تعتبر بلدية تيارت بلدية عريقة كما تتميز بموقع استراتيجي هام و تضاريس متنوعة.

الفرع الأول: موقع بلدية تيارت

تقع تيارت في غرب الهضاب العليا التي هي سهول تفصل بين الأطلسين التلي والصحراوي تبعد عن مستغانم ب180 كلم ، وهي أقرب نقطة منها إلى البحر المتوسط ، وتبعد عن وهران ب 250 كلم ، كما تبعد عن الجزائر العاصمة ب 280 كلم : من الشمال ولاية غليزان وتسمسيلت ، من الجنوب : الأغواط والبيض ، من الغرب : معسكر وسعيدة ، من الشرق : الجلفة. مناخها قاري وهو متوسط الحرارة صيفا ، وبارد شتاءا ، وهي مركز زراعي مهم في المنطقة تشهر بزراعة الحبوب وتربية المواشي خاصة الخيول العربية الأصيلة وتزخر بموارد طبيعية هامة منها 1609900 هكتار من الأراضي الفلاحية و 142966 هكتار من مناطق السهوب والمناطق الغابية 142422 هكتار. ويبلغ متوسط تهاطل الأمطار من 300 إلى 500 ملم سنويا ، كما تتساقط الثلوج إلى شهري ديسمبر وجانفي كما تزخر بموارد هامة من المعادن كالرمل والزجاج والكلس والصلصال. ترتفع مدينة تيارت ب 1080م عن سطح البحر وذلك لكونها تقع على جبل غازول (جزء

من السلسلة الجبلية الأطلس التلي) المكسو بأشجار الصنوبر الحلبي.

شهدت تطور عمراني لمواكبة النمو الديمغرافي ، فتوسعت المدينة نحو الجنوب التي تحولت المنطقة الجديدة والمنطقة الشمالية ، بلغ تعداد السكان 100.755 نسمة في حين تقدر المساحة الإجمالية ب 20673 كلم مربع.

الفرع الثاني : النشأة

تتميز تيارت بتاريخ فريد من نوعه يعود إلى آلاف السنين حيث كانت تتكون من مدينتين تعايشتا لعدة قرون " تاهرت القديمة " " وتاهرت الحديثة " . كانت تاهرت الحديثة عاصمة للدولة الإسلامية الأولى في المغرب في عام 761. تحت امرة الفرس الذين جعلوا البلاد تتبنى الفكر الخارجي ، تاهرت الحديثة التي تعرضت للنهب عدة مرات بين 909 و 1209 بعد الاشتباكات بين المتنافسين على احتلال أراضي شمال إفريقيا ، ولدت من جديد تحت اسم " تاقدمت " من قبل الأمير عبد القادر الذي جعلها واحدة من عواصمه في قتاله ضد المحتلين الفرنسيين منذ 1837. أما تاهرت القديمة فقد اختارها المستوطنون الفرنسيون عام 1847 لتصبح مدينة تيارت ، غير أن تاريخها يعود إلى أبعد من ذلك فهو يرجع إلى العصور القديمة.

كانت منطقة تيارت مأهولة بالسكان منذ العصور القديمة حيث يعود الوجود البشري ، الأول فيها إلى خمسمائة ألف سنة ، وحكمها الأول " اطلا نطروبوس " موريطانيكوس "، ثم خليفة الاصلبين وهم " العاتيري " و" الايبورومرسي"

قبل وصول "القبسلني" من الشرق الأدنى ، وهو الذي اعتبر سلف البربر ، وترك في منطقة تيارت أدوات حجرية اطلق عليها " السحنات التيارتية " عمرها سبعة الاف سنة. في وقت لاخق ، تقدم الصحراويون من العصر الحجري حتى وصلوا إلى تيارت حيث تركوا على منحدرات الأحجار الرملية على بعد بضعة كيلومترات الى الشرق نقوشا تعتبر من أجمل مظاهر الفن الصخري تخبرنا عن الحيوانات التي عاشت في المنطقة والتي أغلبها هاجرت أو انقرضت وتعطينا لمحة عن الاحتفالات والطقوس التي تنطوي على حياة اجتماعية منظمة ، في ظل حكم الرومانيين ، عرفت تيارت والمناطق المحيطة بها هيمنة لهم شملت شمال افريقيا بالكامل.

شهدت فترة الحكم عند البيزنطيين اضطرابات سياسية واجتماعية خطيرة واضطهادا دينيا عنيفا دمر البلاد ، وعلى اثر ضعف السلطة المركزية البيزنطية تزايد تفكير القبائل البربرية في الاستقلال عنها. وأصبحت الدولة بلا تماسك ، إذ اندلعت انتفاضات عديدة ضد امبراطورها وفي هذه الفترة المضطربة بدأ الفتح الإسلامي بقيادة " عقبة ابن نافع " غزا عقبة ابن نافع تيارت في عام 683 بعد معركة شرسة قادها ضد الجيش الأمراء البربر المتحالفين مع اليونان، فرت قبيلتي " االمغراوة" و" بني ايفرين " من هذه المنطقة اللتان سكنتاها ، وحل

محلهما " بني لوا " وهم من قبائل البربر الذين تخلوا منذ بداية العصر الإسلامي عن ديانتهم الكاثوليكية لاعتناق الدين الإسلامي ، وبعد عام 700 أعادوا بناء مدينة على أنقاض المدينة الرومانية سميت " تاهرت " في اللغة البربرية " اللبؤة " في عام 761 هاجر الخوارج بقيادة الامام عبد الرحمن بن رستم ، والي القيروان إلى المغرب العربي لتأسيس تيارت ، الخارجي عبد الرحمن بن رستم الذي طرده العباسيون أسس مع أتباعه وبدعم من السكان دولة الخوارج ، مملكة تاهرت أو تاهرت الجديدة ، وتقع في وادي مينا على بعد حوالي عشرة كيلومترات شرق تاهرت الأولى التي أصبحت تسمى تاهرت القديمة ازدهرت هذه الدولة من خلال التجارة وقد عرفت تطورا ثقافيا . امتدت على جزء كبير من المغرب العربي لأكثر من 150 عاما في شكل إمامات . أصبحت تاهرت عاصمة الخلافة الرستمية ، في الواقع كانت تاهرت مدينة تجارية غنية تقع بين التل والجنوب والهضاب العليا التي يسكنها الرعاة والبدو الرحل أين كان تبادل السلع المختلفة

تميزت تاهرت باكتظاظها العمراني ، تكونت المدينة التي هيمنت عليها القلعة من تجاور أحياء يسكنها أهل القيروان ، الكوفة أو البصرة ، مسيحيون أو قبليون استقبلت تاهرت العديد من العلماء في القانون ، وعلم الفلك واللاهوت ، والقواعد أو حتى الرياضيات ونذكر من بينهم " ابن خلدون " المعروف بمقدمته التي قام بكتابتها في تيارت ولقد كانت قطبا فكريا حقيقيا أين كان طلبة العلم يقدمون عليها لاتقان معارفهم ، تعد المدينة قاعدة استراتيجية للفاتحين الجدد للمغرب العربي والمرابطين عام 1081 والموحدين عام 1145 ثم واصل اتراك الدولة العثمانية الذين قاموا بالسيطرة على القبائل الاصلية ومراقبة الطريق الجنوبي المؤدي الى الصحراء وبعد ذلك أصبحت تاهرت تحت امرة الانكشاريين الاتراك وأصبحت قاعدة تابعة لوهران ، لكن لم تكن لهم أي سلطة على منطقة تيارت التي صدتها القبائل المعادية لهم تحت تأثير مرابطي وهران لأكثر من 318 عاما ، ظلت تاهرت في حالة البؤس والانحلال حتى

وصول الأمير عبد القادر في عام 1886. بين عامي 1836 و1841 اختار الأمير عبد القادر ان يؤسس عاصمته التي كانت موجودة آنذاك في معسكر ، وفي تاقدمت بنى على انقاض عاصمة الرستميين السابقة منشآت مختلفة مع مصنع أسلحة وذخيرة ، ومصنع لسلك العملة ، ومخازن للمعدات والمواد الغذائية ، حول الأمير عبد القادر تاقدمت الى منطقة قوية ومدينة نشطة للغاية تضم حوالي 500 اسرة ، ولكن في 24 ماي 1847 تم الاستلاء على تاقدمت وتدميرها من قبل قوة الاستطلاع التي نظمها الحاكم العام. ومن بين كل هذه الحضارات والثقافات التي تعاقبت على تيارت بالرغم من الدمار الذي طالما ، بقيت الآثار التي شاهدت على تاريخ المنطقة ، الذي يجعلها موقعا أثريا وسياحيا بامتياز.

المطلب الثاني: الخصائص الطبيعية والبشرية لولاية تيارت

سنعرف في هذا المطلب الخصائص الطبيعية والبشرية لولاية تيارت كالتالي:

الفرع الأول: الخصائص الطبيعية لولاية تيارت

1- الموقع الجغرافي والتنظيم الإداري

تقع ولاية تيارت غرب البلاد، تتكون من 14 دائرة و 42 بلدية وتتربع على مساحة 20.050,05 كلم^2 تحدها عدة ولايات كالآتي :

- ولاية تيسمسيلت وولاية غليزان من الشمال .
- ولاية الأغواط وولاية البيض من الجنوب.
- ولاية معسكر وولاية سعيدة من الغرب .
- وأخيرا ولاية الجلفة من الشرق.

الشكل(02-01): خريطة بلديات تيارت

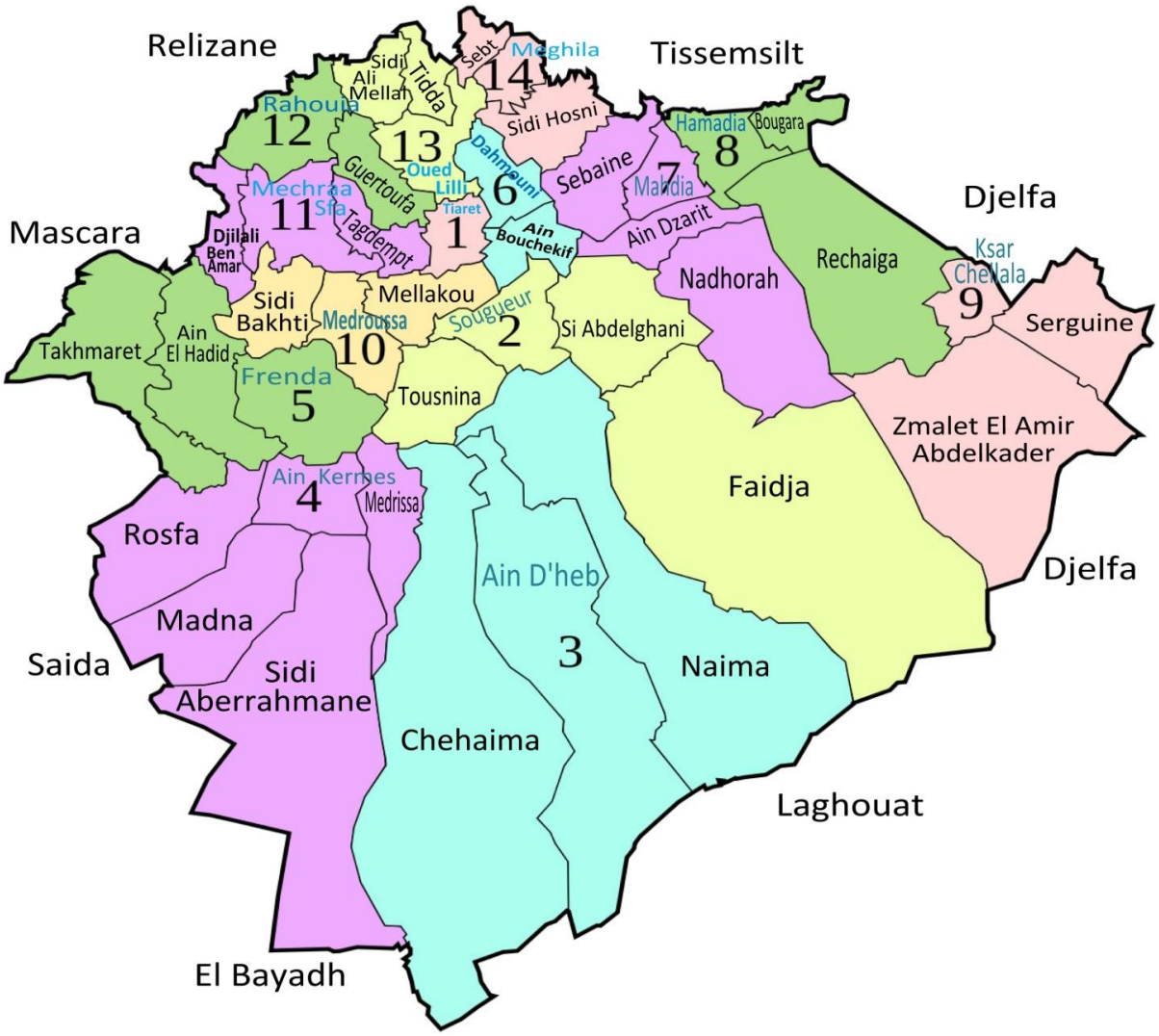

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تيارت.

قائمة الدوائر والبلديات

تيارت :تيارت.

مدروسة :مدروسة ،سيدي بختي ، ملاكو.

عين الذهب:عين الذهب، النعيمة، الشحيمة.

الدحموني: الدحموني، عين بوشقيف.

الرحوية :الرحوية، قرطوفة.

مهدية: مهدية ، عين دزاريت، سبعين، الناظورة.

السوقر: السوقر، سي عبد الغني، توسنينة، الفايجة.

مغيلة: مغيلة، السبت، سيدي الحسني.

فرندة: فرندة، عين الحديد، تخمارت.

عين كرمس: عين كرمس، مدريسة، مادنة، الرصفة، سيدي عبد الرحمان.

قصر الشلالة: قصر الشلالة، سرقين، زمالة الأمير عبد القادر.

واد ليلي: واد ليلي، سيدي علي ملال، تيدة.

مشرع الصفا: مشرع الصفا، جيلالي بن عمار، تاقدمت.

حمادية: حمادية، الرشايقة، بوقرة.

2- التضاريس:

إقليم الولاية محدود بالحوض الجنوبي لسلسلة الأطلس التلي، وفي الجنوب بالأطلس الصحراوي (جبل عمور)، وفي الجنوب الغربي بجبال فرندة، أما باقي الولاية يتمثل في السهول العالية المحدودة ب:

- حوض الشط الشرقي في جنوب دائرة فرندة.
- هضاب السرسو في الشمال.

طبيعة التربة وهيكلة التضاريس تجعل الولاية تتميز بمنطقتين طبيعيتين كبيرتين وهما التل والسهول العالية:

<u>التـــــل:</u>

يمتد من جبل الناظور إلى الحوض الجنوبي لفرندة، ويتميز بخصائص طبيعة ذات طابع فلاحي، تتكون تضاريسه من:

- أراضي طينية ذات تربة غنية وعميقة والموجودة في بلدية مشرع الصفا والرحوية.
- أراضي كلسية ذات تربة خفيفة والموجودة في بلدية السوقر وتلك المستعملة في منطقة مهدية لزراعة الحبوب في مساحات كبيرة وبوسائل حديثة.

أهمية المنطقة تبرز في خلق مراكز حضرية مهمة مثل فرندة، تيارت، حمادية، السوقر....الخ.

ونظرا للنشاط الاجتماعي والاقتصادي القائم يشكل التل الجزء الحيوي للولاية.

السهول العالية:

تتشكل على بعد أكثر من مائة كيلومتر من جبل عمور، منطقة مستوية ومتجانسة التضاريس وأراضي صخرية، صالحة لنمو الحبوب والحلفاء، يتواجد بها أحواض صغيرة (كما يلاحظ نمو نبتة الشيح بكثافة مما يدل على الطابع الرعوي للمنطقة).

تشكل المنطقة الأكثر امتدادا للولاية من أراضي عالية مقارنة مع التل في الجهة الشمالية، وهي عبارة عن شريط من المرتفعات يشكل منخفضًا بالنسبة إلى التل الذي يحيط بالشمال. يوجد بها أيضا حوض الشط الشرقي الذي يغطي طبقة مهمة من المياه الجوفية يصل سمكها إلى 300 متر.

أدى التموج الطفيف لطبقات الأرض التكتونية إلى تشكل المنخفضات وبالتالي إلى جفاف العديد من الوديان المؤدية إلى البحر (الشط، السبخة).

أخيرا نوعية التضاريس تؤكد أن تضاريس الولاية تتشكل من سهول عالية، هضاب عليا وسلاسل جبلية بمتوسط ارتفاع يقدر بـ 1000 متر ونذكر الارتفاعات التالية:

تيارت : 1 100 متر

فرندة : 1 150 متر

السوقر : 1 100 متر

الشكل(02-02): خريطة تضاريس ولاية تيارت

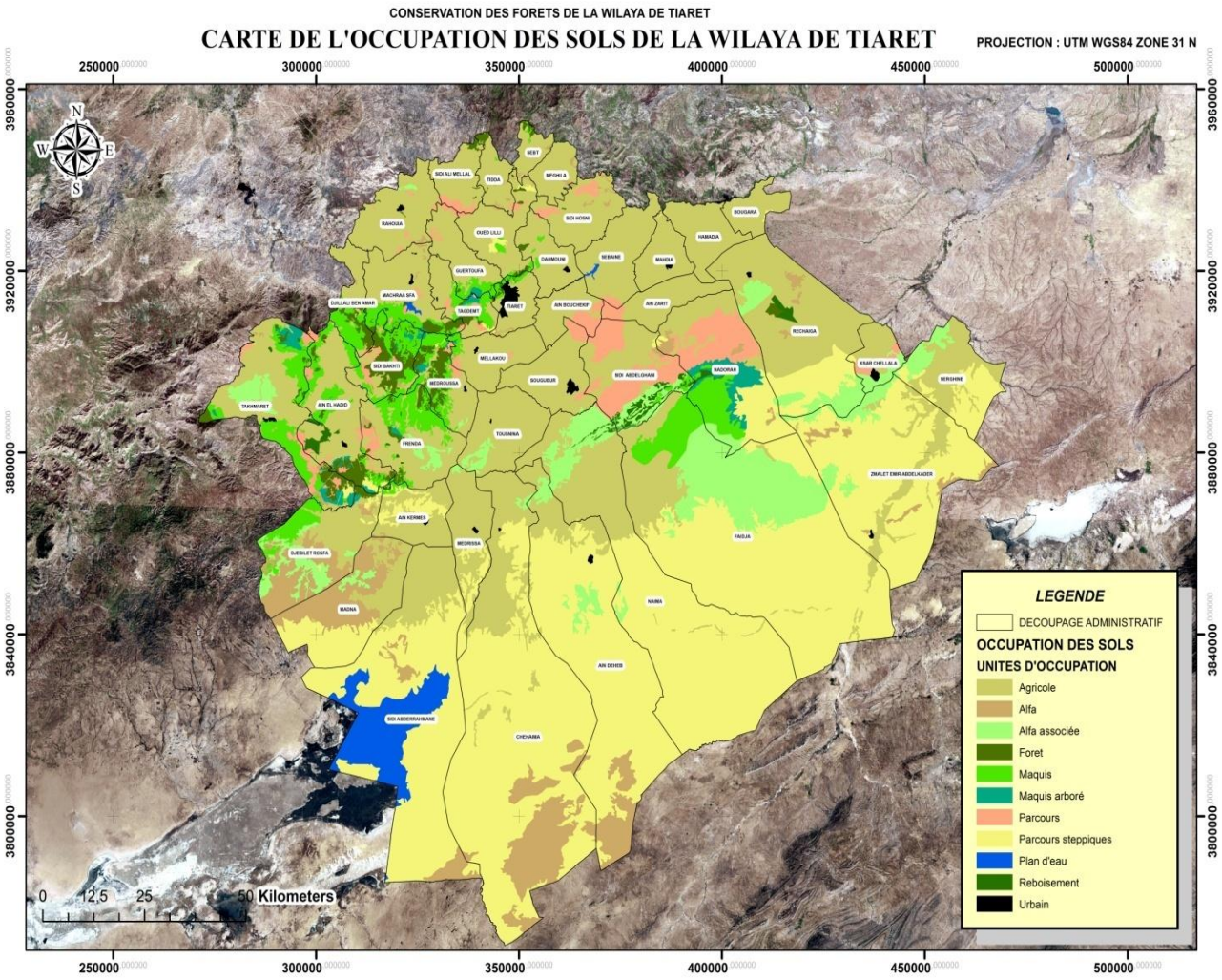

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية بولاية تيارت.

ا لفرع الثاني: الخصائص البشرية لولاية تيارت

تعتبر دراسة الخصائص البشرية أساسية في تحضير وإعداد أي مشروع أو برنامج تنموي محلي أو إقليمي أو وطني، بحيث تمكننا من الحصول على مؤشرات بواسطتها يمكن تحديد نوعية المشاريع اللازمة لتوقع وتلبية الاحتياجات المستقبلية للسكان من تجهيزات ومرافق عامة وبالتالي الوصول إلى الأهداف المرجوة من التنمية، كما أن إعداد البيانات الخاصة بتوزيع السكان يعد أهمية كبرى لأغراض التخطيط الاقتصادي والاجتماعي نظرا لأن الوحدات الإدارية تختلف فيما بينها حسب الحجم والمساحة.

1- توزيع السكان

يقدر عدد سكان ولاية تيارت سنة 2022 1115570 نسمة، حيث أن تطور عدد سكان الولاية حسب الإحصائيات.

الجدول رقم (02-01): تطور عدد سكان ولاية تيارت

المرحلة	عدد السكان	عدد بلديات الولاية
إحصاء 1977	580871	% 38
إحصاء 1987	570301	% 42
إحصاء 1998	725853	% 42
إحصاء 2008	846532	% 42

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مديرية البرمجة لولاية تيارت

الشكل رقم (02-03): تطور عدد سكان ولاية تيارت

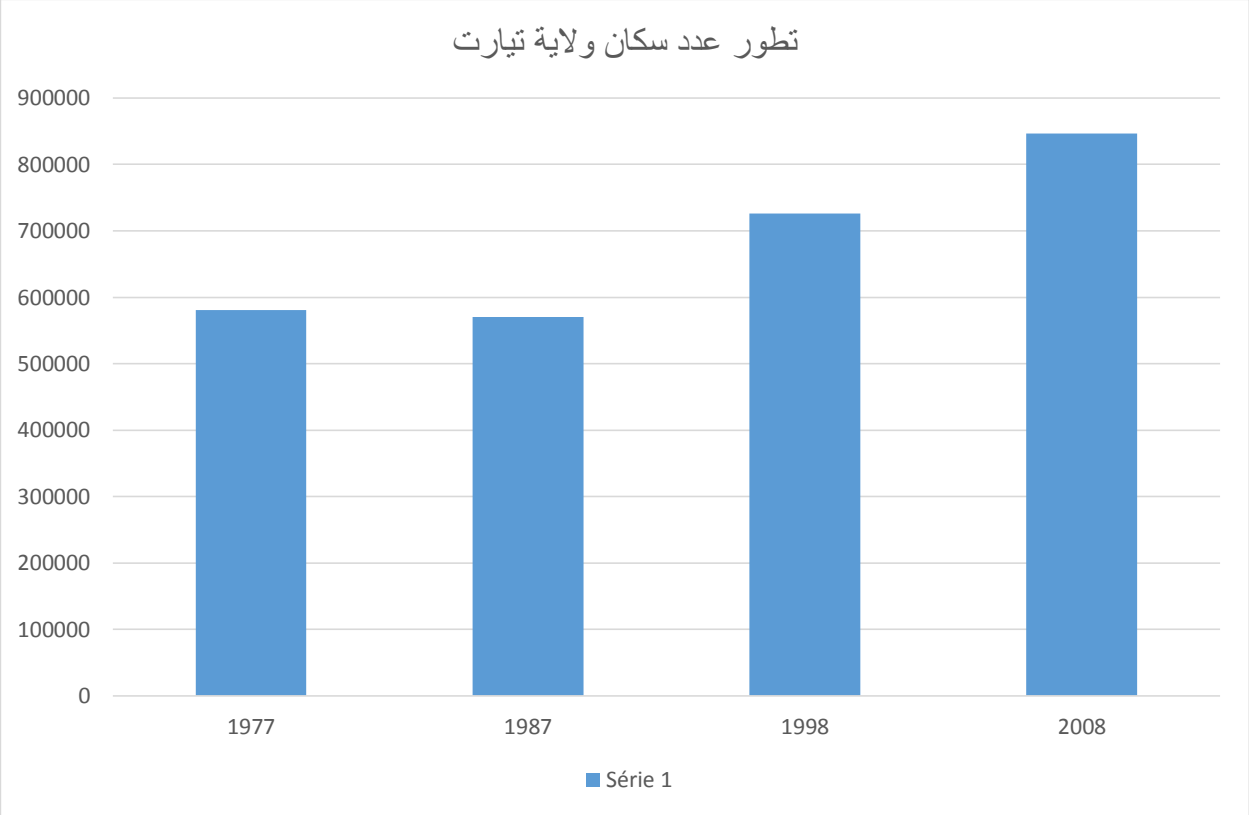

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول

الجدول رقم (02-02) توزيع سكان ولاية تيارت حسب البلديات

البلدية	) فرد/كلم2 (الكثافة Densité (Hab/Km²)	) كلم2 (المساحة Superficie (Km²)	عدد السكان Population	Commune
تيارت	2 356	111,45	262 590	Tiaret
الدحموني	152	172,07	26 135	Dahmouni
عين بوشقيف	136	148,37	20 165	Ain Bouchekif
مدروسة	75	215,49	16 160	Medroussa
سيدي بختي	45	214,31	9 590	Sidi Bakhti
ملاكو	77	206,13	15 940	Mellakou
مغيلة	36	108,96	3 960	Meghila
سيدي حسني	35	230,95	8 150	Sidi Hosni
السبت	24	71,70	1 740	Sebt
السوقر	422	248,18	104 750	Sougueur
الفايجة	4	2 284,51	8 615	Faidja
سي عبد الغني	31	424,67	13 170	Si Abdelghani
توسنينة	50	296,69	14 855	Tousnina
عين الذهب	37	1 406,83	52 510	Ain Deheb
شحيمة	5	2 201,64	10 310	Chehaima
النعيمة	6	1 607,31	10 140	Naima
قصر الشلالة	546	134,29	73 300	Ksar Chellala
سرقين	20	365,64	7 480	Serghine
زمالة الأمير عبد القادر	22	1 205,56	26 490	Zmalet El Emir Abdelkader
فرندة	192	386,88	74 415	Frenda
تخمارت	67	565,40	37 875	Takhemaret

Ain El Hadid	19 200	440,69	44	عين الحديد
Rahouia	29 945	275,54	109	الرحوية
Guertoufa	8 590	180,51	48	قرطوفة
Ain kermes	27 760	222,18	125	عين كرمس
Sidi Abderrahmane	11 185	1 577,24	7	سيدي عبد الرحمان
Rosfa	6 210	484,30	13	الرصفة
Madna	3 820	520,05	7	مادنة
Medrissa	21 355	268,03	80	مدريسة
Mechraa Safa	20 380	302,79	67	مشرع الصفا
Djillali Ben Amar	6 840	149,27	46	جيلالي بن عمار
Tagdempt	5 850	148,4	39	تاقدمت
Mahdia	40 255	138,94	290	مهدية
Sebaine	11 140	259,56	43	سبعين
Nadorah	9 515	651,12	15	الناظورة
Ain Dzarit	10 470	166,70	63	عين دزاريت
Hamadia	23 975	185,92	129	حمادية
Rechaiga	22 395	883,96	25	الرشايقة
Bougara	8 940	115,45	77	بوقرة
Oued Lilli	16 395	226,56	72	وادي ليلي
Sidi Ali Mellal	8 810	140,03	63	سيدي علي ملال
Tidda	4 200	105,8	40	تيدة
Total Wilaya	**1 115 570**	**20 050,05**	**56**	**المجموع**

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية تيارت

من خلال الجدول يتضح لنا أن التوزيع الجغرافي لسكان ولاية تيارت يمتاز بتمركز مهم في عاصمة الولاية.

كما أن تحليل الكثافة السكانية أظهر أن هناك تباينا كبيرا في توزيع السكان على مساحة ولاية تيارت، حيث نلاحظ أن الكثافة متباينة من بلدية لأخرى وذلك يعود أساسا إلى الفوارق الكبير في مساحات مختلف البلديات، ويمكن تصنيف البلديات إلى ثلاثة أصناف وهي:

-**البلديات ذات الكثافة العالية:** وتضم مجموعة مكونة من 10 بلديات وهي : حمادية، عين بوشقيف، دحموني، تيارت، قصر الشلالة، سوقر، عين عرمس، فرندة، الرحوية، مهدية.

والتي تقدر الكثافة السكانية بها أكثر من 100 نسمة/كم²

-**البلديات ذات الكثافة المعتدلة وتضم مجموعة 10 بلديات وهي:** مدروسة، ملاكو، توسنينة، تاخمارت، مديرسة، مشرع الصفا، عين دزاريت، وادي ليلي، سيدي علي ملال، بوقرة.

الكثافة السكانية بين 100 و 50 نسمة / كم²

-**البلديات ذات الكثافة المنخفضة:** وتضم المجموعة المتبقية المكونة من 22 بلدية والتي كثافتها بأقل من 50 نسمة/كم².

كما أن تحليل توزيع السكان يظهر بأن حوالي 951031 نسمة من سكان الولاية يتمركزون في المناطق الحضرية (الولاية ومقرات الدوائر)، أي ما يمثل 85 %.

أما الباقي والذي يشكل 516439 نسمة بنسبة 15 % والذين يتواجدون في المناطق الريفية.

والشكل الموالي يوضح لنا كيفية توزع سكان ولاية تيارت:

الشكل رقم (02-04) توزيع سكان ولاية تيارت حسب المناطق

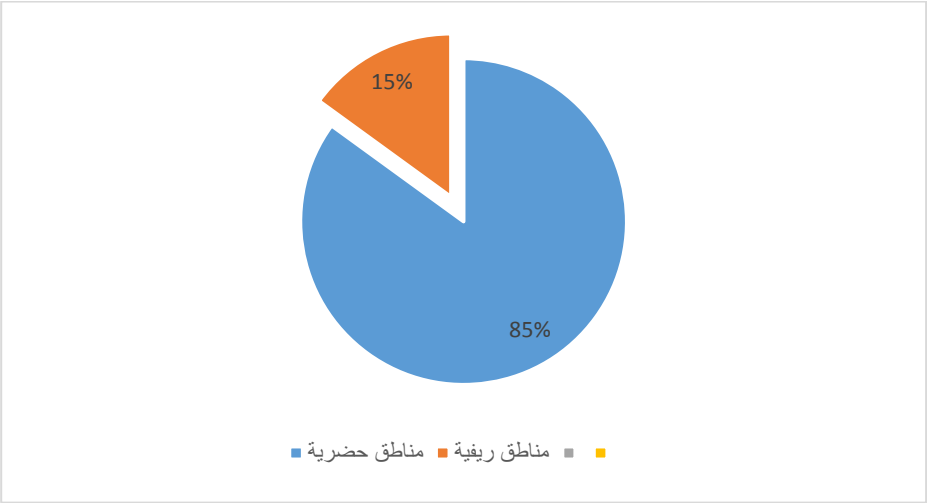

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على الجدول رقم (02-02).

2- التركيب العمري والجنسي للسكان:

يقصد بالتركيب السكاني دراسة الخصائص المختلفة للمجموعات السكانية التي يتألف منها المجتمع بحيث يمكن معرفة الحالة التعليمية والحية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية حسب السن والنوع.

الجدول التالي يوضح لنا التركيب العمري والجنسي لسكان ولاية تيارت

الجدول رقم (02-03) التركيب العمري والجنسي لسكان ولاية تيارت

الفئات	ذكور	إناث	المجموع
00 - 04	61 055	56 359	**117 414**
05 - 09	51 199	49 192	**100 391**
10 - 14	58 401	56 111	**114 512**
15 - 19	63 513	61 022	**124 535**
20 - 24	61 638	61 638	**123 276**
25 - 29	55 857	55 846	**111 703**
30 - 34	42 660	42 655	**85 315**
35 - 39	37 155	37 148	**74 303**
40 - 44	31 675	31 670	**63 345**
45 - 49	25 841	25 841	**51 682**
50 - 54	21 207	19 575	**40 782**
55 - 59	15 533	14 924	**30 457**
60 - 64	9 809	9 809	**19 618**
65 - 69	10 693	9 482	**20 175**
70 - 74	8 538	7 571	**16 109**
75 - 79	6 574	5 378	**11 952**
80 - 84	3 034	2 691	**5 725**
85 فأكثر	2 138	2 138	**4 276**
المجموع	**566 520**	**549 050**	**1 115 570**

الشكل رقم (02-05): التركيب العمري والجنسي لسكان ولاية تيارت

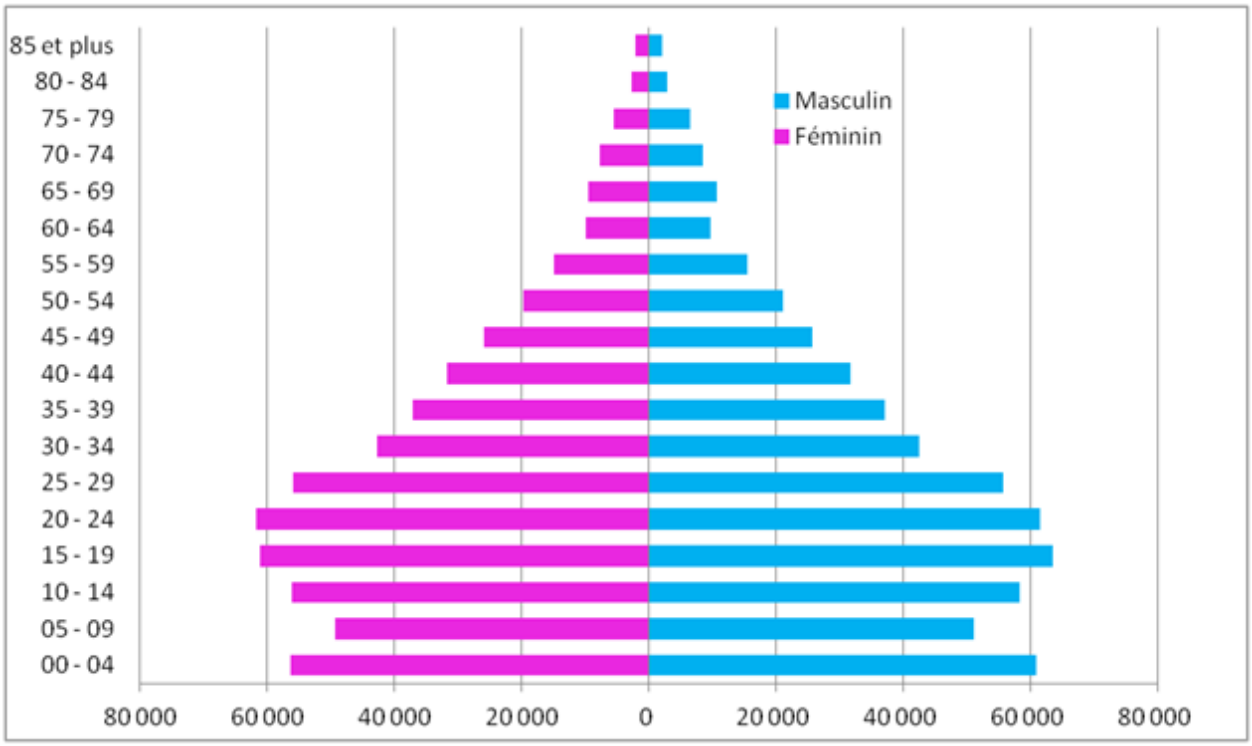

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية – تيارت –

من خلال الجدول يتضح لنا أن هيكل السكان في ولاية تيارت يغلب عليه فئة الشباب والتي تقدر بحوالي 551449 نسمة أي ما يمثل 367,% من عدد السكان الإجمالي وهي الفئة الأقل من 39 سنة، في حين يمثل حوالي 135042 فئة الشيوخ ما يمثل 12,10 % من إجمالي سكان الولاية.

أما من حيث الجنس، فإننا نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة تكاد تكون متقاربة لكلا الجنسين، حيث يقدر عدد الذكور في ولاية تيارت بحوالي 566520 نسمة، ما نسبته 50,78 % نسمة ، ويقدر عدد الإناث بحوالي 549050 أي ما يمثل 49.22% من إجمالي عدد سكان ولاية تيارت

ثالثا: النسيج العمراني

يقدر عدد المساكن بولاية تيارت سنة 2022 238348 مسكن.

ومن أسباب ارتفاع هذه النسبة فهي راجعة إلى انتشار البناء الفوضوي من جهة، وإلى الهجرة و التروح الريفي الناتج عن سنوات الإرهاب وما نتج عنه من انتشار للأحياء القصديرية.

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

من المعروف أن تحسن نوعية المعيشة للسكان تقاس بمدى تطور نوعية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أي تحسن خدمات الصحة والتمدرس وغيرها من الخدمات العمومية.

سنتناول في هذا المبحث أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للمرافق والتجهيزات العمومية بولاية تيارت

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية لولاية تيارت

بما أن ولاية تيارت ذات طابع فلاحي رعوي، سنبدأ بالقطاع الفلاحي، والتطور الذي شهده في الفترة الأخيرة. فقد تميز القطاع الفلاحي بتنمية ملموسة خاصة بعد تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي انطلق سنة 2000.

2- مع القطاع الفلاحي

فكما سبق وأن أشرنا أن ولاية تيارت تتميز بطابعها الفلاحي، إذ تغطي مساحة فلاحية إجمالية تقدر ب 1589031 هكتار، غير أن المساحة الصالحة للزراعة تقدر بحوالي . 688722 هكتار فقط منها 50000 هكتار مسقية، ما يمثل 72% من المساحة الصالحة للزراعة، أما الأراضي الرعوية والممرات تقدر ب 20606 هكتار والشكل الموالي يبين لما كيفية توزيع المساحة الفلاحية الإجمالية

الشكل رقم (02-06): كيفية توزيع المساحة الفلاحية الإجمالية ببلدية تيارت

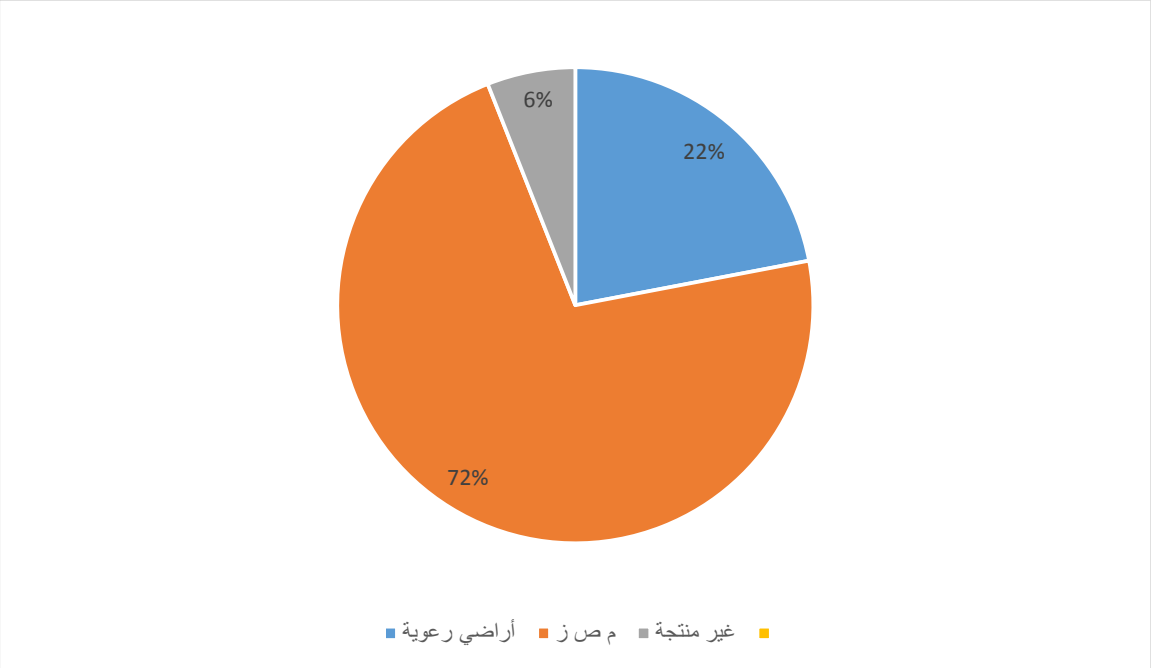

المصدر: من إعداد الطلبة تبعا لمعطيات بلدية تيارت قسم الإحصاءات

أما فيما يخص المساحة الصالحة للزراعة، فإنها توزع إلى:

زراعة الأعشاب : بمساحة تقدر ب 3033.18

أراضي مهيأة للزراعة وتمتد على مساحة 377395

زراعة الأشجار المثمرة : وتمتد على مساحة 245

زراعة الكروم بمساحة تقدر ب 4476

زراجة التين والزيتون معا :

الإنتاج الفلاحي:

إن تزايد المساحات الصالحة للزراعة والمساحات المسقية بفضل ما قدمته مخططات التنمية الفلاحية من حوافز ومساعدات، قد ساهم كثيرا في زيادة الإنتاج الفلاحي على مستوى ولاية تيارت، يتمثل هذا الأخير أساسا في منتجات الحبوب والزيتون، بالإضافة إلى منتجات أخرى كالخضر والفواكه والأعلاف.

ولقد سجلت عائدات أهم المنتجات الفلاحية خلال الموسم الفلاحي 2021-2022 معدلات هامة نوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (02-04): الإنتاج الفلاحي بولاية تيارت خلال الموسم الفلاحي 2022/2021

	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	العائد (ق/هـ)
الحبوب	2207982	220395	10.02
الخضر الجافة	3286	550	5.97
المحاصيل النباتية	3608765	8292	435.21
الأعلاف	1291648	41908	30.82

المصدر: بلدية تيارت

أما فيما يخص الإنتاج الحيواني، وبحكم الطابع الرعوي للمنطقة، فإن ولاية تيارت تتوفر على منتوج حيواني معتبر يتمثل فيما يلي:

1-المواشي:

الأبقار: 35687 رأس

الأغنام: 2378100 رأس

الماعز: 135468 رأس

الدجاج الأبيض: 101000 رأس

لحم الدجاج: 3003588 رأس

الديك الرومي: 75500 رأس

2- وحدات الدواجن:

تتوفر الولاية على ديوانين:

- الديوان الوطني للحوم البيضاء: 49376 قنطار.

الديوان الوطني للحوم الحمراء: 283804 قنطار.

إذن، فولاية تيارت تتميز بطابع فلاحي بحت، مما يفتح لها أفاقا واسعة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الصناعات الصغيرة والمتوسطة لا سيما عبر نشاطات تحويل الزراعات الغذائية.

2- الاقتصاد والمنشئات الصناعية:

كما سبق وأن أشرنا، تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادي المهيمن بولاية تيارت، ومع هذا فإن الولاية تتوفر على عقار صناعي معتبر من شأنه إيواء مشاريع استثمارية تسمح بإنشاء مناصب الشغل والثروة، فهي تتوفر على منشآت صناعية مهمة.

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية لولاية تيارت

يقاس تحسن المعيشة للسكان بمدى تحسن نوعية الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وتربية وتكوين وسكن وغيرها من الخدمات العمومية. وفي هذا الفرع سنتطرق إلى أهم المؤشرات الاجتماعية والمرافق العمومية التي تتوفر عليها الولاية.

1- الخدمات الصحية:

إن وضعية قطاع الصحة يعكس بصفة جلية مستوى التنمية الاجتماعية للولاية، ولقد شهدت ولاية المراد تيارت على غرار ولايات الوطن، تطورا محسوسا على مستوى الهياكل الاستشفائية وخاصة الخفيفة منها كالمراكز الصحية وقاعات العلاج عبر بلديات الولاية.

أ- المنشآت الصحية العمومية:

التكتل الصحي للمواطنين في ولاية تيارت ما تضمنه 07 قطاعات صحية موزعة كما يلي:

- تيارت
- رحوية
- عين الحديد
- عين كرمس
- عين ذهب
- مهدية
- قصر الشلالة

تتوفر الهياكل الصحية في ولاية تيارت كما يلي:

- مستشفى تيارت – 312 سرير.
- مستشفى فرندة – 187 سرير.
- مستشفى سوقر – 240 سرير.
- مستشفى قصر الشلالة – 134 سرير.

تتوفر ولاية تيارت على عيادات متعددة الاختصاصات موزعة كما يلي:

- 16 تيارت.
- 7 رحوية.
- 05 عين الحديد.
- 4 عين كرمس.
- 05 عين الذهب.
- 03 مهدية.
- 03 قصر الشلالة.

هـ – قاعات العلاج:

يبلغ عدد قاعات العلاج 137 قاعة موزعة حسب أهمية التجمعات السكانية.

و- التأطير الصحي:

إن التغطية الصحية لولاية تيارت يؤطرها:

- أطباء عامون: 517
- أطباء خاصون: 183
- جراحو الأسنان: 160
- 51 صيدلية

هذا بالإضافة إلى العاملين في الشبة الطبي والذي يبلغ عددهم 3276.

2- الخدمات التعلمية:

سمحت المجهودات المبذولة منذ الاستقلال بتحسين المستوى التعليمي بولاية عموما، وذلك عن طريق إنجاز المؤسسات التربوية لمختلف الأطوار، وبالتالي ارتفاع نسبة التمدرسين وتقلص فارق التمدرسين بين الجنسين، وفيما يلي أهم المؤشرات في كل طور من الأطوار التعليمية:

أ- ما قبل التمدرس:

عدد المتمدرسين خلال الطور الأول والثاني هلال العام الدراسي (201-2022) هو 8217

المعلمين 312.

ب-الطور الابتدائي:

عدد التلاميذ: 140667

عدد العاملين: 5750

معدل التلاميذ في القسم: 32 تلميذ

ت-الطور المتوسط:

عدد المتعلمين في الطور الثالث خلال العام الدراسي 2021-2022 هو 96060

عدد المعلمين 4927

أما فيما يخص عدد التلاميذ في القسم فهو 41 تلميذ في كل قسم.

ث-التعليم الثانوي:

يبلغ عدد مؤسسات التعليم الثانوي المتواجدة على تراب الولاية 66 ثانوية، حيث يبلغ عدد التلاميذ 40593 تلميذ ز 2906 أستاذا.

أما بالنسبة لمعدل التلاميذ في القسم فهو 33 تلميذ في كل قسم.

هـ- الجامعات (العدد وسعة الاستقبال / أماكن بيداغوجية):

- عدد المؤسسات: واحد (01) مركز جامع ي وملحقتين

- الأماكن البيداغوجية: 29776 مقعد بيداغوجي و13182 سرير.

و- التربية والتكوين المهنيين:

عدد مراكز التكوين: تتوفر ولاية تيارت على 6 معاهد ونية إضافة إلى 22 مركز مهني و04 ملاحق للتكوين.

عدد الممتهنين: 3366 ممتهن.

3-النقل:

يعتبر قطاع النقل من الوسائل الأساسية والهامة المؤثرة في تطور المبادلات التجارية والاقتصادية وذلك بنقل السلع والمسافرين وتنشيط حركة التنمية المحلية في جميع

النقل البري للمسافرين: إنا النقل البري للمسافرين على مستوى الولاية تضمنه 253 سيارة (قطاع خاص) بطاقة قدرها 10755 مقعد.

المنشئات الاقتصادية:

المطارات: 01

محطات السكك الحديدية: في طور الإنجاز.

شبكة الطرقات: تعتبر شبكة الطرقات من ضمن المقومات الأساسية للتنمية والعمود الفقري لأي قفزة نوعية في مجال التعسير والبناء وتطوير النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فقد أولتها السلطات المحلية الاهتمام اللازم لربط التجمعات السكانية المتواجدة عبر تراب الولاية وفك العزلة عنها.

- طرق وطنية: 706.10 كلم
- طرق ولائية: 682 كلم

- طرق بلدية: 1500.63 كلم

4- البريد وتكنولوجيات الاتصال

شهد هذا القطاع تطورا ملحوظا على مستوى الوطن وبالتالي على مستوى الولاية وهذا لما تشهده الساحة من ظهور المنافسة في مجال الهاتف النقال واستقلالية مصالح البريد وتتوفر ولاية الطاري . موزعة عبر تراب الولاية، وهو ما يمثل كثافة متوسطة بمعدل مركز لكل 12500 مواطن.

5- الخدمات الثقافية والسياحية والرياضية

إن تلبية الحاجيات الاجتماعية من خلال الخدمات الثقافية والرياضية يعد محدودا نوعا ما، غير أن الولاية تتوفر على منشآت ثنائية متعددة، إلا أن هناك خلل في توزيعها عبر تراب الولاية.

أ- **النشاط الثقافي:**

إن النشاط الثقافي لولاية تيارت يمارس في هياكل متعددة موضحة كما يلي:

- دار الثقافة إضافة إلى المركز الثقافي الإسلامي ببلدية تيارت.
- المكتبات 48.
- قاعات السنيما 06.
- قاعات القراءة 03.
- الهواء الطلق 01.

ب-المنشآت الدينية:

- عدد المساجد 459 مسجد.
- الأقسام القرآنية 249.
- عدد الزوايا 24.
- هذه المنشآت تعتبر قليلة ولا تلبي حاجات السكان الذين يتكون معظمهم من الشباب، خاصة فيما يتعلق بنقص المكتبات على مستوى كل بلدية من بلديات الولاية، وإن وجدت فهي لا تلبي حاجة المترددين عليها، وهذا يعود إلى غياب سياسة وطنية حكيمة في مجال الثقافة وتنشيط الفضاء الثقافي.

ج- الشباب والرياضة: عرف قطاع الشباب والرياضة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، إذ يقدر عدد الجمعيات الرياضية ب 27 رابطة عدد المدرجة ويبلغ عدد المنخطرين فيها 11262 منخرط.

التجهيزات الرياضية تتمركز بعاصمة الولاية ومقرات الدوائر.

ففيما يخص الهياكل الرياضية تتوفر الولاية على المنشآت التالية:

- 34 ملاعب كرة قدم .
- 27 مساحة مخصصة للعب.
- تسعة وعشرين
- 01 قاعة متعددة الرياضات.
- 01 مسابح أولمبية
- 05 شبه أولمبي.

بالنظر إلى تنوع و ثراء مناظرها الطبيعية، يتوفر قطاع السياحة و الصناعات الحرفية في الولاية على قدرات أكيدة يمكن تنميتها والجدول التالي يحمل توزيع مناطق التوسع السياسي إلى غاية 2022/12/31.

المبحث الثاني: واقع المالية المحلية بولاية تيارت

بعد معرفتنا لأهم الخصائص التي تتوفر عليها ولاية تيارت نأتي إلى معرفة واقع الجباية المحلية بالولاية وذلك من خلال التطرق إلى الوضعية الجبائية المحلية خلال فترة الدراسة بعدها نتطرق إلى تشخيص السير المحلي للمالية ببلديات ولاية تيارت ثم لأهم أسباب تدهور الجباية والمالية المحلية بالولاية.

المطلب الأول: وضعية المالية المحلية بولاية تيارت

نتناول في هذا المطلب الحصيلة الجبائية المحلية في ولاية تيارت من خلال معرفة وضعيتها ومكانتها بالنسبة لإجمالي إيرادات الجباية المحلية وكذا الناتج المحلي الخام، ثم نقوم بدراسة تطور حصيلة الضرائب والرسوم من سنة لأخرى، بالإضافة إلى معرفة عائد كل ساكن من الإيراد الضريبي المحلي، وهذا بالاعتماد على مجموعة من الجداول والملاحق.

الفرع الأول: مكانة الجباية المحلية بولاية تيارت بالنسبة لإجمالي إيرادات الجباية المحلية

نوضحها في الجدول رقم (05)

الجدول رقم (02-05) يوضح مكانة الضرائب والرسوم المحصلة لولاية تيارت بالنسبة لإجمالي إيرادات الجباية المحلية

السنوات البيان	2019	2020	2021	2022
الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة بلدية تيارت	713368015	668997945	647287911.43	610130687.16
نسبة المساهمة	0.58	0.54	0.47	0.41
الجباية لفائدة الجمعيات المحلية فقط	709941095	668679525	625242756.53	608030687.16
نسبة المساهمة	0.58	0.54	0.45	0.4

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على معطيات وزارة المالية ومديرة الضرائب لولاية تيارت

من خلال الجدول، نلاحظ أن حصيلة الضرائب المحلية العائدة لولاية تيارت (وبلدياتها) هي في تراجع في مستمر، فقد انخفضت من 433.681.15 دج سنة 2019 إلى 66899.79.45 مليون دج سنة 2020 لتسجل انخفاضا في السنتين المواليتين حيث انخفضت إلى 647.287.911.43 مليون دج سنة 2021 ثم إلى 610.130.687.16 مليون دج سنة 2022 وهذا نتيجة أزمة كورونا.

وإلغائي خاليا 2005، لتعود وتسجل ارتفاعا ملحوظا سنة 2007، حيث بلغت 1009,468548 مليون دح، وترجع أسباب هذه الزيادة أساسا إلى الرفع من حصة البلديات من الرسم القيمة المضافة الناتج عن العمليات في الداخل إلى 10%

وعموما، فإن نسبة مساهمة الجباية المحلية العائدة لولاية تيارت في إجمالي الجباية المحلية تبقى ضعيفة جدا، فهي تتراوح بين 0.58 % سنة 2019 و 0.54% سنة 2020، وهي لا تتعدى في المتوسط 0,47% من إجمالي مداخيل الجباية المحلية للوطن ويرجع سبب هذه الوضعية إلى الوضعية المالية التي تعاني منها معظم بلديات الية، فاغلب البلديات عبارة عن بلديات فقيرة لا تتوفر على أدنى هياكل صناعية أو تجارية كبيرة.

وإذا ما قمنا بمقارنتها مع إجمالي الضرائب والرسوم العائدة للولايات والبلديات فقط باستثناء تلك العائدة لفائدة الصندوق المشترك للجماعات المحلية، فإننا تلاحظ أن ناتج الضرائب والرسوم المحصلة لولاية تيارت.

وفيما يلي نبين نصيب كل ساكن من سكان ولاية تيارت من إيرادات الضرائب والرسوم المحصلة والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-06) نصيب كل ساكن من إيرادات الجباية المحلية لولاية.

البيان	2019	2020	2021	2022
عدد السكان	238793	243392	248080	252859
الضرائب والرسوم المحصلة ببلدية تيارت	713368015	668997945	647287911.43	610130687.16

متوسط عائد كل ساكن من الضرائب والرسوم	**2987.39**	**2748.64**	**2609.12**	**2412.93**

المصدر: بلدية تيارت.

من خلال إحصائيات الجدول، نلاحظ أن متوسط عائد كل ساكن من الضرائب والرسوم المحصلة لفائدة ولاية تيارت وبلديتها في تزايد من سنة إلى أخرى، وعموما فإن متوسط العائد يعتبر ضعيفا بالمقارنة مع متوسط عائد كل ساكن من إيرادات الضرائب والرسوم المحلية،

الفرع الثاني: تطور وتركيب الضرائب والرسوم المحلية بولاية تيارت

نتطرق فيما إلى تطور حصيلة الضرائب والرسوم المحلية لولاية تيارت وكذا نسبة نموها خلال الفترة 2000-2007، بعدها نتطرق إلى تركيب حصيلة الجباية المحلية حسب كل نوع من الضرائب والرسوم من جهة، وحصة كل بلدية من بلديات ولاية منها من جهة أخرى بالاعتماد على الملحق رقم().

تركيب الضرائب المحلية بولاية تيارت:

الجدول رقم (02-07) الموالي يوضح لنا تطور الضرائب والرسوم الرئيسية المحلية لصالح ولاية تيارت خلال الفترة 2019-2022.

البيان الضريبة	2019	2020	2021	2022
الرسم على النشاط المهني	600140174,84	583635605,29	524540942,18	450721415,98
الرسم العقاري/ رسم التطهير	16743881,15	12220430,11	15292747,3	11767588,1
الرسم على القيمة المضافة	33560384,29	30015811,50	3022929,01	38034272,83
الضريبة الجزافية الوحيدة	59496664,52	43703377,81	56136137,18	38034272,83
المجموع	709941105	669575225	524540942	430395056

المصدر: بلدية تيارت.

أ- الرسم على النشاط المهني:

من خلال الجدول رقم (07-02) ، نلاحظ أن حصيلة الرسم على النشاط المهني في تراجع مستمر خلال السنوات المدروسة سواء تلك المحصلة لفائدة البلديات أو تلك المحصلة لفائدة الولاية، حيث تتراوح نسبة مساهمة هذه الضريبة في إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة لفائدة البلديات من 49,56% إلى 30,37 %، ومن هذه النسبة تتضح لنا أهمية

وهيمنة هذه الضريبة على إجمالي الإيرادات الضريبية المحصلة لفائدة ،البلديات وكما سبق وأن أشرنا إلى أنه تعزى المردودية العالية لهذه الضريبة إلى ارتباطها بحجم النشاط الاقتصادي وكذا اتساع مجال تطبيقها لتشمل معظم النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية والمهنية بالإضافة إلى صعوبة التهرب من دفع هذه الضريبة

وبلغة الأرقام، نلاحظ من خلال الجدول ان حصيلة البلديات من هذه الضريبة في إنخفاض ، حيث انتقلت من 600.140.174.84 دج سنة 2019 إلى 524.540.942.18. دج سنة 2020 بمعدل نمو 12,12 %.

وإذا جئتنا إلى توزيع حصيلة الرسم على النشاط المهني حسب كل بلدية من بلديات ولاية تيارت فإنه نلاحظ أن هناك تباين كبير في الحصيلة ، بحيث نجد أن حصيلة معظم البلديات من هذه الضريبة تكون أكبر من 2000.000.00 دج، وهذا راجع إلى أن معظم هذه البلديات لا تتوفر على أدني هياكل أو منشآت اقتصادية صناعية منها أو تجارية.

ولأن حصيلة الرسم على النشاط المهني مرتبطة بحجم النشاط الاقتصادي، فإننا نلاحظ أن الحصيلة تتمركز في بعض البلديات مقر الدوائر والتي تتواجد بها بعض المنشآت الاقتصادية.

ب- الرسم العقاري ورسم التطهير:

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن حصيلة الرسم العقاري ورسم التطهير في إنخفاض مستمر من سنة إلى من أخرى باستثناء سنة 2021، حيث عرفت الحصيلة زيادة معتبرة بين سنة 2021، إذ انتقلت من 15292747.3 دج سنة 2021 .

كما نلاحظ خلال الجدول، أن نسبة مساهمة هاتين الضريبتين في إجمالي الضرائب والرسوم المحلية للولاية ضعيفة جدا.

وفي الواقع، يتحكم في المبالغ المحصلة من هاتين الضريبتين عاملين اثنين وهما عدد العقارات المحصية لد إدارة الضرائب ونسبة التحصيل، لذلك يفسر سبب هذا التذبذب في الحصيلة بصفة عامة إلى تناقص عدد العقارات المحصية أو إلى انخفاض نسبة التحصيل أو كليهما معا إلا أنه بالنظر إلى تطور الحضيرة السكنية لولاية تيارت. إن السبب الرئيسي لهذا التذبذب يعود إلى ضعف نسبة التحصيل هذه الأخيرة يمكن إرجاع أسبابها إلى :

– عدم لجوء الإدارة المكلفة بالتحصيل إلى الوسائل القانونية الإكراهية لإجبار المكلفين المتملصين على دفع حقوقهم كتجميد الحسابات البنكية والبريدية الحجز من المنبع، تكليف محضر قضائي بمتابعة التحصيل.. نقص الوسائل المادية والبشرية الضرورية لعملية التحصيل في العديد من البلديات، مثل وسائل النقل والتجهيزات المختلفة.

– تداخل الصلاحيات بين الخزينة الولائية ومديرية الضرائب وسوء التنسيق بينهما، بحيث منذ انفصال قباضات البلديات عن مديريات الضرائب وأصبحت تابعة لمصالح الخزينة الولائية، أصبحت عملية التحميل تابعة للخزينة الولائية بينما بقيت عملية تحديد الوعاء الضريبي تابعة لمديرية الضرائب.

– إلغاء من شروط الحصول على السجل التجاري، أن يكون المحل الممارس فيه النشاط ليست عليه ديون جبائية (الرسم على النشاط المهني ورسم التطهير غير مسدودة.

– صعوبة عملية التحصيل، وذلك لانتشار استعمال العقود العرفية في البيع والشراء وتغير الملاك بصفة مستمرة دون علم إدارة الضرائب، وتبقى المبالغ المستحقة باسم الملاك القدامى إذا كانت هذه المبالغ محصية.

ج- الضريبة الجزافية الوحيدة:

هذه الضريبة التي تأسست بموجب قانون المالية لسنة 2007، نلاحظ من خلال الجدول أن حصيلتها في تزايد من سنة إلى أخرى، سواء تلك المحصلة لفائدة البلديات أو تلك المحصلة لفائدة الولاية، حيث انتقلت حصيلة البلديات منها من 59496664.52 دج سنة 2019 إلى 38034272.83 دج سنة 2022 أ. في حين انتقلت حصة الولاية من الضريبة الجزافية الوحيدة من 59496664.52 دج سنة 2019 ، وترجع أسباب هذه الزيادة المعتبرة – بالرغم من حداثة تأسيسها إلى اتساع مجال تطبيق هذه الضريبة، إذ أنها تشمل فئة كبيرة من التجار والحرفيين والمهنيين، بالإضافة إلى سهولة تحديد وعائها.

وما نلاحظه أيضا أن حصيلة الضريبة الجزافية الوحيدة على غرار ما أشرنا إليه بالنسبة للرسم على النشاط المهني، ترتفع في البلديات الكبيرة والمناطق الحضرية التي تتوفر على منشآت اقتصادية، بينما تنخفض في البلديات الفقيرة.

د- الرسم على القيمة المضافة

من خلال الجدول، نلاحظ أن حصيلة الرسم على القيمة المضافة هي في تذبذب مستمر، حيث انتقلت من33560384.29 دج سنة 2019 إلى 30016811.5 دج سنة 2020، لترتفع بعدها إلى 30272929.01 دج سنة 2021 ، أما سنة 2022، فقد بلغت الحصيلة مبلغ 38034272.83 دج وترجع أسباب هذه الزيادة إلى ارتباط حصيلة النشاط الاقتصادي، فكلما كان هناك انتعاش وازدهار في النشاط الاقتصادي كلما زاد مبلغ هذا الرسم والعكس.

نلاحظ أيضا أن حصيلة الرسم على القيمة المضافة تزداد في المناطق والبلديات الكبيرة والحضرية، وتكاد تكون منعدمة في البلديات الفقيرة.

المطلب الثالث: أسباب تدهور المالية المحلية لبلديه تيارت

من خلال التقرير الذي أعدته مديرية الضرائب لولاية تيارت سنة 2022، تبين لنا أنه من بين 42 بلدية ، يوجد حوالي 37 بلدية عاجزة، إذ تمثل إعانات الدولة والصندوق المشترك للجماعات المحلية أكثر من 70 % من الإيرادات الإجمالية لهذه البلديات.

هذا العجز يمكن تفسيره أساسا بنقص وضعف الإيرادات الذاتية سواء مداخيل الممتلكات أو الإيرادات الجبائية من جهة، وإلى سوء التسيير في بعض البلديات الأخرى. هذا بالإضافة إلى الأسباب التالية:

سوء الرقابة على تسيير المالية المحلية.

زيادة النفقات كنفقات الصيانة ولوازم المكاتب ومصاريف الإطعام، بالإضافة إلى الإفراط في استهلاك الوقود والكهرباء والغاز.

عدم تحصيل وتثمين عوائد بعض الأملاك العمومية في العديد من البلديات.

كما يمكن التأكيد على أن أغلب بلديات ولاية تيارت لا تتوفر على أملاك عقارية منتجة أو مدرة للمداخيل، وحتى تلك التي تملك عقارات فإنها لا تستغلها استغلالا جيدا، ومثال ذلك تجديد عقود الكراء دون إعادة تقييم للأسعار ولا لآجال العقود المبالغ فيها، والتي تصل في بعض الحالات إلى 99 سنة فإحدى البلديات مثلا، تؤجر محلا لمصلحة البريد والمواصلات بـ 1000 دج /للشهر ولمدة 99 سنة.

وفيما يتعلق بالإيرادات الجبائية، وبالرغم من الجهود المبذولة من طرف المصالح الجبائية، فإن الناتج الجبائي يبقى ضعيفا ، وهذا رجع لعدة أسباب أهمها:

انتشار الأسواق الموازية وعدم استقرار المكلفين في نفس المقر لمدة طويلة.

إغلاق المحلات أثناء مرور أعوان الإحصاء والمراقبة.

بيع وكراء المحلات والعقارات الخاصة بدون عقود ووثائق بين الطرفين وما ينجم عنه من تملص من دفع الرسوم وحقوق التسجيل.

وعلى هذا فإن أغلب بلديات ولاية تيارت السر تقوم على أساس مساعدات وإعانات ميزانية الدولة، وهي البلديات الفقيرة جدا، فهذه البلديات لا تتمكن حتى من تغطية دفع نفقاتها الإجبارية كدفع أجور مستخدميها، ولهذه الأسباب فإن معظم ديون التسيير كفاتورة المياه والكهرباء والتأمين وتصليح السيارات وفواتير الصيانة لا يتم تسويتها لعدة سنوات.

وفيما يخص نفقات التجهيز، فإن معظم البلديات تعاني من نقص الموارد لإنجاز المشاريع، وبالتالي فهي تعتمد بصفة مباشرة على ما تقدمه الدولة من مشاريع تنموية تحت عنوان المخططات البلدية للتنمية PCD، وكذا إعانات التجهيز التي يقدمها الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

وفي الأخير يمكن القول أن الوضعية الحالية المتدهورة للمالية والجباية المحلية في ولاية تيارت لا تعزى فقط إلى النقص في الموارد والإمكانيات المالية والجبائية وإنما إلى التسيير السيئ ونقص الصرامة في تسيير الأملاك البلدية من محلات ومساكن وحضائر بلدية إضافة إلى قلة المعرفة والدراية بالقوانين والقواعد العامة لتسيير المجالس الشعبية البلدية، وإلى نقص التنسيق بين المحاسبين في المجالس الشعبية البلدية والقابضين البلديين.

المبحث الثالث: أدوات تمويل التنمية المحلية في بلدية تيارت وسبل إصلاحها

إن التنمية الملحية هي مسؤولية الجميع وليست مسؤولية الدولة فقط ومن اجل نجاح سياستها جيب القضاء على العراقيل التي تواجهها أيضا القيام بمجموعة من الإصلاحات لتمويلها.

المطلب الأول: عوائق التنمية المحلية في بلدية تيارت

إن التنمية المحلية تتعرض في تحقيقها للكثير من العوائق ويمكن تقسيم عوائق التنمية في ولاية تيارت إلى:

الفرع الأول: عوائق اقتصادية:

وتتمثل في:

1- **ضعف البنيان الصناعي:** يمثل قطاع الصناعة مقوم رئيسي لتحقيق التنمية في المجتمع من خلال ما توفره للمواطن من سلع وخدمات من جهة ومن جهة ثانية توفير موارد لخزينة الدولة من خلال الضرائب والرسوم، لكن واقع بلدية تيارت يدل على ان البلدية لا تحتوي على منشآت صناعية ضخمة حيث ينتشر على تراب الولاية الناشط الذي يسير في مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

2- **ضعف البنيان الزراعي:** رغم الطابع الزراعي لبلدية تيارت لكنها تتوفر على أراضي زراعية ضخمة وخصبة ويشتغل في قطاع الزراعة بالولاية بآلاف الأشخاص والذين يمثلون نسبة عالية من مجموعة المشتغلين.

تعتبر هذه النسبة قليلة جدا وان الولاية مرتبة في المنطقة –أ- فيما يخص الولايات التي لها إمكانيات زراعية ويعود هذا الضعف في هذا الفقطاع إلى عدة عوامل اهما:

- نقص اليد العاملة المؤهلة في قطاع الزراعة نظرا لهجرة العمال من الريف إلى المدن بسبب الوضع الأمني.

- تناقص الأراضي الصالحة للزراعة.

- عدم استقرار الأسعار في المواد الزراعية نظرا لانتشار المضاربة والسوق السوداء وهذا الأخير أثر سلبا على الفلاحين ودفع الشباب إلى العزوف عن العمل في قطاع الزراعة.

- ضعف الأموال المستثمر في قطاع الفلاحة.

3- ضعف المنشآت الفلاحية: تعتبر ولاية تيارت سياحية بامتياز كما أن طبيعتها رائعة، حيث تحتوي على الجبال والغابات.

بالإضافة إلى الآثار التاريخية والمنتشرة بمختلف بلديات الولاية، إلا ان إمكانيات الاستقبال بها تبقى محدودة جدا، حيث تحتوي ولاية تيارت على 7 فنادق متمركزة معظمها في مقر الولاية وتبلغ قدرة استيعابها الإجمالية 600 سرير كما توجد بالولاية مجموعة من وكالات السفر، يتمحور نشاطها فقط في بيع تذاكر السفر وتنظيم رحلات للخارج واغلبها إلى البقاع المقدسة لأداء العمرة.

وحسب رأي فإن قطاع السياحة بالنسبة لولاية تيارت يمكن ان يكون محركا خفيف لتنمية الولاية بشرط أن يتم الاهتمام به وتوفير الهياكل القاعدية، منها زيادة في الفنادق والاهتمام بالآثار التاريخية وإمكان الترفيه، حيث تستقبل الولاية سنويا ملايين السائحين داخل وخارج الوطن ولكن ضعف إمكانيات الاستقبال يؤثر سلبا على تطوير هذا القطاع ومن ثم تطوير الولاية.

الفرع الثاني: عوائق اجتماعية:

تتمثل العوائق الاجتماعية أساسا في انتشار ظاهرة البطالة بين السكان، مما يؤدي هذا الأخير للتأثير في متوسط دخل الافراد، وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة خصوصا في الارتفاع في الأسعار.

الفرع الثالث: عوائق إدارية وتنظيمية:

إن اهم المعوقات الإدارية تتمثل في:

- أن اغلب البلديات لا تملك سجلات لجرد املاكها العقارية وإن وجدت هذه السجلات فهي ناقصة حيث لا يتم تدوين جميع المعلومات الخاصة بمختلف الأملاك.

- كما لا يتم تسجيل العقارات التي هي في طور الإنجاز ويعود ذلك في اغلب الأحيان لعدم اهتمام المسؤوليين المحليين بهذه الأملاك لكونهم تعودوا على الحصول على التمويل الذي يطلبونه من الدولة.

- التهرب من تحمل المسؤولية حيث نجد أن المتعاملين الإقتصاديين لا يجدون الهيئة المكلفة باستقبالهم وتسهيل الإجراءات لهم.

- عدم الاخذ بعين الاعتبار مشكل عدم توفير الوعاء العقاري لإقامة المشروع المبرمج.

- عدم التحكم في تحديد تكلفة المشروع.

كذألك من العوائق الإدارية التي تعاني منها بلدية تيارت عدم توزيع العاملين على مستوى مختلف مكاتب البلديات بشكل عقلاني حيث نجد هناك مكاتب يتكدس بها الموظفون بينما مكاتب أخرى تعاني من نقص العاملين، وهناك مشكل في عدم إدارة مصالح الضرائب على مواجهة الغس والتعرب الضريبي مما يؤدي الى ضعف الإيرادات المحلية في مختلف البلديات.

الفرع الرابع: عوائق مالية:

تواجه التنمية المحلية على مستوى بلدية تيارت وبشكل عام ولاية تيارت مشاكل عديدة أهمها تأخرها وعرقلة سيرها ويتجلى من خلال ضعف الإيرادات المحلية ومساهامات الدولة، الامر الذي يجعل جهاز التنمية على المستوى المحلي نظاما لا تتحكم فيه الجماعات المحلية وبالتالي يسمح لها برسم سياسة تنموية مستقلة عن سياسة الدولة وهذا بالرغم من الحرية التي يواجهها القانون من حيث المبادرة وإقتراح المشاريع

المطلب الثاني: إصلاح آليات تمويل التنمية المحلية في بلدية تيارت.

-إن إصلاح المالية المحلية يعد أهم الأولويات بغية إنعاشها فتعبئة الموارد المالية المحلية تمس جانب من جوانب الإصلاح وتعمل على نحو تضمن به تسيير شؤونها في معزل عن الإعلانات ولعل أهم وسيلة لتحقيق ذلك هو تحسين ورفع مردودية الموارد المالية للجماعات المحلية ويتم ذلك كما يلي:

الفرع الأول: إعادة تقييم الموارد المالية للجماعات المحلية:

عن بلدية تيارت كأغلب بلديات الوطن توجه مواردها المحلية لتغطية نفقاتها الأساسية خصوصا أجور المستخدمين والاعباء الاجبارية مثل تسديد فواتير الكهرباء والغاز والماء، إذ لابد من جعل الموارد أكثر مردودية حتى تقوم الجماعات المحلية بدورها على أكمل وجه.

1- الارادات الجبائية:

ان الموارد الجبائية عنصر أساسي تعتمد عليه الجماعات المحلية حيث تمثل أكثر من 90 % من إيراداتها الداخلية ، بحيث تتكون الإيرادات الجبائية لبلدية تيارت من الرسم على النشاط المهني TAP والرسم العقاري TF ورسم التطهير TA، الرسم على الحتمية المضافة ، الضريبة الجزائية الوحيدة ، هذه الإيرادات منها ما يعود للبلدية بنسبة 100 % مثل الرسم العقاري ورسم التطهير ومنها ما يوزع بين الدولة والبلديات والصندوق المشترك للجماعات المحلية TVA.

الفرع الثاني: تحويل بعض الضرائب التي تعود للدولة الى الجماعات المحلية:

يمكن للدولة أن تتنازل للجماعات المحلية عن بعض الضرائب والرسوم التي تعود لها أو إعادة النظر في نسب توزيع الضرائب بينهما وبين الجماعات المحلية ، وهذا يساعد على تحسين الوضعية المالية للجماعات المحلية وتخفيف الأعباء عن الدولة.

كما يساعد أيضا في إعطاء استقلالية أكثر للجماعات الإقليمية ويساعد في ربح الوقت لان برامج PCD و PSD المستخدمة في توزيع الضرائب والرسوم تحتاج الى وقت.

الضرائب التي تعود للدولة ويمكن تحويلها للجماعات المحلية هي:

1- الرسم على رقم الأعمال:

يتم تحصيل هذا الرسم على ثلاث جهات وهي الدولة بنسبة 85 % ، الصندوق المشترك للجماعات المحلية بنسبة 10 % والبلديات بنسبة 5 % من طرف مصلحة الضرائب وهو يساهم بشكل مباشر في زيادة مداخيل البلديات.

2- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

تخضع لها العديد من من المداخيل منها: الرواتب والأجور والارباح الصناعية والتجارية ، الأرباح غير التجارية ، المداخيل الفلاحية ، فوائض القيمة الناتجة عن التنازل ، المداخيل الايجارية الناتجة عن

تأجير العقارات إن هذه الضريبة تعود كليا للدولة ما عدى الضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالعقارات التي تعود للجماعات المحلية فيها بنسبة 50 % وهذا حسب المادة الثانية من قانون المالية المكمل لسنة 2008.

3- حقوق التسجيل والطوابع:

تطبيق هذه الرسومات على تحويلات رأس المال ولا تستفيد منها الجماعات المحلية رغم أنه يمكن متابعتها على المستوى المحلي وبالتالي إمكانية تحويلها الى ضرائب محلية.

4- فيما يخص ناتج الأملاك العمومية:

لقد بينت الدراسة لأغلبية بلديات ولاية تيارت ان هناك نقصا كبيرا في متابعة هذه الأملاك ولذلك يجب القيام بمجموعة من الإجراءات على

مستوى بلدية تيارت بالأخص وعلى البلديات المجاورة المتمثلة في:

-تحديد قائمة الأملاك التي تحوزها البلديات وليس لها سند ملكية والاتصال بمصالح مديرية أملاك الدولة قصد القيام بإجراءات التسوية الإدارية لهاته الأملاك.

-اقفال السجل في كل سنة وتاشيره من طرف الهيئات المختصة.

-جمع كل المعلومات وقيدها في السجل ومسك بطاقة لكل عقار على مستوى البلدية ومتابعته بشكل دائم ومستمر.

يجب القيام بهذه الإجراءات من اجل الاستغلال العقلاني والفعال لهذه الأملاك ويمكن تقسيم هذه الأملاك الى:

أ- أملاك ذات طابع تجاري:

تتمثل هذه الأملاك في المحلات ، الأسواق، أماكن التوقف ، المعارض، ويمكن الانتفاع من هذه الملاك ب:

-كراء هذه الأملاك عن طريق المزاد العلني من اجل تحصيل اكبر عائد وبمصداقية.

-تنفيذ بنوده عقود الايجار لاسيما تلك المتعلقة بدفع المستحقات في حينها.

- إنذار المتأجرين عن تسديد مستحقات الايجار وتطبيق القوانين عليهم.

-إعادة النظر في مدة الايجار طبقا لما ينص عليه دفتر الشروط.

-أما فيما يخص حقوق أماكن التوقف والطريق فنلاحظ على مستوى بلدية تيارت أن أغلب التجار يقومون باستغلال الطرق والارصفة لاقامة نشاطاتهم المختلفة مثل عرض البضائع ، المقاهي ، اللوحات الاشهارية وهذه الظاهرة منتشرة عبر كافة ولايات الوطن ، لذا وجب[1]

استغلال هذه الظاهرة بعدا قانونيا من خلال السماح للتجار باستغلال بناء على رخصة تمنحها مصالح البلدية وإخضاع الشخص المستفيد لضريبة تم حسابها بناءا على: طبيعة النشاط الممارس ، المساحة ، الربح المحقق.

ب- أملاك ذات طابع غير تجاري:

تتمثل هذه الأملاك في المحلات السكنية التي تحوزها الجماعات المحلية والمساحات غير المستغلة ، ولكن على مستوى بلدية تيارت هناك العديد من السكنات التي أقيمت على أراضي تابعة للدولة ، لذا يجب تسويتها قانونيا ثم

القيام ببعض الإجراءات لجعلها منتجة ، ومن هذه الإجراءات:

-اعداد قوائم اسمية للشاغرين الفعليين لهذه السكنات.

-تجديد عقود الايجار مع الحرص على تطبيق وتنفيذ بنود العقود خصوصا ما يتعلق بدفع المستحقات في حينها.

-إعادة النظر في القيمة الايجارية لهذه السكنات لانها مؤجرة بأسعار رمزية.

-انذار المأجرين المتأخرين عن تسديد مستحقات الايجار.

-خلق مواقف للسيارات تابعة للبلدية أو تأجيرها لبائعي مواد البناء المنتشرين بكثرة على مستوى ولايتنا.

-نواتج الاستغلال:

[1] yelles Bachir ;op.cit.p28

تقدم الجماعات المحلية عدة خدمات للمواطنين في بعض الأحيان تكون مكلفة نثل الحصول على بطاقات جواز السفر عادة ما يدفع المواطن فيها رسوما (طوابع) لا تستفيد منها الجماعات المحلية ، لذا يجب اشراك الجماعات المحلية للاستفادة من هذه الرسوم لتخفيف مصاريف التسيير عليها.

-البرامج التنموية:

وهذه الإصلاحات تقدمها الدولة للجماعات المحلية وهي بدورها تقوم بالتخطيط والبرمجة لمراعاة خصوصيات المنطقة حتى تكون هذه البرامج ذات مردودية وتساهم فعلا في تحقيق التنمية المحلية

*وبالإضافة الى الإصلاحات السابق ذكرها هناك بعض الإصلاحات الأخرى التي تستطيع ان تساهم في دفع عجلة التنمية على المستوى المحلي ومنها:

1-الاهتمام بالعنصر البشري:

يعتبر الانسان هو الراسمال الحقيقي لاي عملية تنموية بشرط ان يتم الاهتمام به وتوفير الظروف الملائمة التي يعمل فيها وتكوينه بشكل دائم ومستمر ليكون مؤهل لانجاز مهامه وأيضا تحفيزه من خلال إعطائه الاجر الذي يستحقه ويضمن له العيش الكريم.

-إن الواقع المالي الذي تعيشه الجماعات المحلية -بلدية تيارت بالخصوص يجعل من الموظفين غير متحمسين لرفع مستوى آدائهم في ظل الأجور التي يتحصلون عليها بالإضافة الى التأخر في دفع الأجور، فكيف يطلبه من الموظف الذي لم يتقاضى أجره لعدة شهور أن يمارس مهامه بكفاءة لذا يجب تغيير سلم أجورهم وتحفيزهم وتوفير حاجياتهم الأساسية ومن ثم مطالبتهم بالقيام بواجباتهم ومحاسبتهم عليها.

2-تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن:

ونقصد بهذا اشراك المواطنين في القرارات المتخذة والاستماع لآرائهم ويجب أيضا على الجماعات المحلية تحسين الاستقبال للمواطنين بصفة عامة والمستثمرين بصفة خاصة ولجلب المستثمرين أكثر يجب القيام بعمليات التسويق والاشهار.

3- تشجيع ولاية تيارت على إمكانيات طبيعية وبشرية الا انها تعاني نقصا في الاستثمارات خصوصا في الميدان الصناعي والسياسي ، والحل الأنسب لهذا الشكل هو تطبيق سياسة التسويق المحلي الذي تعرف من خلاله إمكانية الولاية وجلب المستثمرين المحليين والأجانب وإقناعهم

بالاستثمار وتوفير الأراضي لاقامة المشاريع.

4- تفعيل نظام الرقابة وتطبيق قواعد المحاسبة العمومية:

لقد وضع المشرع الجزائري مجموعة من القوانين والمراسيم تخص نظام المحاسبة العامة والنفقات العمومية ومنها :

-قانون 84-17 المؤرخفي7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

-قانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 الخاص بالمحاسبة العمومية.

-المرسوم التنفيذي رقم 91-312المؤرخ في 7 سبتمبر 1991 المحدد

لمسؤولية المحاسبين العموميين.

-المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 7سبتمبر 1991 المحدد

لمحتوى محاسبة الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين.

-الأمر 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995 المتعلق بمجلس المحاسبة.

-المرسوم التنفيذي رقم 98-228 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز للدولة .

هذه القوانين والمراسيم وضعت كلها من اجل ضمان الرقابة على النفقات

العمومية وضمان فعالية الأموال ومردوديتها التي تقدمها الدولة للجماعات المحلية من خلال البرامج التنموية المختلفة ، وأيضا تفعيل الاجهزة الرقابية خصوصا مجلس المحاسبة وتكثيف الدورات التفتيشية ،كما يجب جعل عملية الرقابة دائمة ومستمرة وتقضي عقوبات صارمة لكي لا تفقد المعنى من وجودها

5- دور صندوق الزكاة في تمويل التنمية المحلية

جمع وتوزيع الزكاة على مستوى الولاية : ان اتباع مجموعة من الوسائل في جمع الزكاة يعتبر خطوة إيجابية في مجال تحصيل الزكاة غير انه يعاب عليه عدم تحديد وعاء الزكاة التي ترفض عليه والذي يكون جمع الزكاة عن طريق المساجد وبذلك يتم وضع صناديق جمع الزكاة على مستوى جميع مساجد الولاية ويقوم الافراد بوضع زكاتهم بالصندوق الى جانب تبرعاتهم ومساعداتهم للفقراء الولاية وبطريقة الصك البريدي أو البنكي والذي يكون عن طريق تحرير صك بريدي أو بنكي من المكلف لصاحب حساب صندوق الزكاة على

مستوى ولاية تيارت وأخيرا الحوالة البريدية بهذه يستطيع المكلف بولاية تيارت دفع زكاته الى صندوق الزكاة بالولاية عن طريق حوالة بريدية بقيمة مبلغ الزكاة ، وهي متوفرة لدى جميع مكاتب البريد على مستوى الولاية

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية لبلدية تيارت تشخيص واقع التمويل لهذه البلدية من خلال دراسة وضعيتها المالية ومن الواضح أن ضعف البنيان الصناعي والزراعي بالإضافة الى المشاكل الإدارية والبطالة من جهة ثانية قد ساهموا بشكل كبير في تعطيل عجلة التنمية ،

لذا يجب أخذ الإصلاحات العملية المقدمة في هذا البحث بعين الاعتبار سواء ما تعلق بإعادة تقييم الموارد المالية للبلديات أو بإصلاح الجباية المحلية لها . كما ركزنا أيضا على العنصر البشري الذي يعتبر العلاقة الرئيسية في الاستراتيجية التنموية بالإضافة الى عنصر الرقابة الذي يساهم بتحسين العلاقة بين المواطن والجماعات المحلية إذ ما تم تطبيقه بشكل صارم.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا يتضح لنا مدى حاجة التنمية المحلية الى التمويل المحلي ، فلكي تتحقق التنمية المحلية ، بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة فإنها بحاجة الى الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد ، ولابد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول الى هيكل التمويل المحلي الأمثل والذي يحقق التنمية المحلية بفعالية وكفاءة ، وختمنا بحثنا بدراسة تطبيقية حول الجماعات الإقليمية "بلدية تيارت " والتي استعرضنا من خلال واقع المالية المحلية والصعوبات التي تعاني منها واهم الإصلاحات التي تساهم في الدفع بالتنمية على المستوى المحلي .

نتائج الدراسة:

انطلاقا من الإشكالية والاسئلة المطروحة في المقدمة ، وبعد دراسة وتحليل محتويات فصول البحث ، توصلنا في النهاية الى بعض النتائج يمكن ذكرها كما يلي:

-نتائج نظرية:

- غياب ثقافة التنمية المحلية وروح المسؤولية لدى افراد المجتمع المحلي لتطوير مجتمعاتهم المحلية.

- سوء الرقابة على تسيير المالية المحلية.

- اهتمت التنمية المحلية بتطوير المجتمع المحلي في كافة المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- رغم الاستقلالية التي تتمتع بها الجماعات المحلية في الجزائر، إلا اننا نصادف العديد من صور التبعية المطلقة للحكومة، الشيء الذي يقيد اختيارات المنتخبين المحليين ويقلص من صلاحياتهم داخل الإقليم، وهذا يؤدي حتما إلى تقليص دور الجماعات المحلية في دفع عجلة التنمية المحلية.

-نتائج عملية:

-عدم الاستغلال الأمثل للمصالح والمرافق العمومية ومحدودية مداخيل العقارات.

- تعثر التنمية المحلية في الجزائر عامة وبلدية تيارت خاصة ودخولها في أزمات جديدة في الفترة الممتدة بين 2019-2022، أزمات اقتصادية اجتماعية، سياسية ... وخصوصا بعد ظاهرة فيروس كورونا.

والتي تسببت في خسائر مادية وبشرية مما أدى الى جعل إيرادات البلدية ضئيلة جدا بالنظر الى اتفاقاتها المتزايدة.

– في ظل عدم كفاية المواد الذاتية بما فيها الجباية، يتم تمويل قسم التجهيز والاستثمار عن طريق مساعدات الدولة وإعانات الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

– بالرغم من الاعتراف بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية للجماعات المحلية، إلا ان الدولة ماتزال تملك سلطة تأسيس الضرائب وتحديد وعائها ونسبها، وعليه فالجباية المحلية تقتصر على تخصيص جزء من إيرادات بعض الضرائب والرسوم وتوجيهها للميزانيات المحلية.

–عدم الاستغلال الأمثل للمصالح والمرافق العمومية يؤثر في الجباية المحلية.

–نتيجة عدم تطبيق جميع الإصلاحات تسبب في عدم تناسب بين الموارد المالية المحلية الضعيفة مقارنة بنفقاتها الكبيرة، أمر الذي يستوجب إعادة النظر في هذه الحالة و ذلك بتفعيل و تدعيم مواردها المالية بما يتلائم مع ما تتولى القيام به من صلاحيات أعباء الاستقلالها المالي.

اختبار صحة الفرضيات :

من خلال الدراسة تم الإجابة على الفرضيات التالية:

***بالنسبة للفرضية الأولى:** " ممارسة التنمية المحلية هو العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية والاجتماعية، من اجل دعم قراراتها

الاقتصادية وخلق مناصب الشغل وتحسين المستوى المعيشي للسكان " فهي صحيحة، لان التنمية تهدف لتطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وتحسين مستواهم المادي انطلاقا من زيارة نصيب الفرد من الدخل الوطني.

***بالنسبة للفرضية الثانية:** المتمثلة في ان المالية المحلية هي الداعم الأكبر في تمويل التنمية على مستوى الجماعات الإقليمية المحلية " هي فرضية صحيحة ، لانه من الضروري توفير مصادر التمويل الداخلية والخارجية لتمويل مختلف المشاريع المحلية من اجل تحقيق الأهداف التي تسعى اليها الجماعات الإقليمية.

***بالنسبة للفرضية الثالثة:** " ساهمت الإصلاحات المالية المحلية في زيادة الموارد المالية لبلدية تيارت " غير صحيحة لان اغلبية الإصلاحات لم تطبق بعد وهي في طور الإنجاز.

خاتمة:

الاختيارات والتوصيات:

يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

يجب ادراج بعض الاصلاحات لتفعيل تمويل التنمية المحلية ، ومنها:

إعادة تقييم الإيرادات الجبائية المحلية ، انشاء صناديق معاشات محلية لاستقطاب الدخرات واستثمارها في مشاريع منتجة للمداخيل ،

ضرورة مراجعة نسب الضرائب والرسوم التي تدخل خزينة البلديات او الولايات (العمل على الرفع من قيمتها)، الاهتمام بمصادر التمويل المحلي من المنظور الإسلامي ، تشجيع فكرة صندوق الزكاة بالجزائر.

آفاق الدراسة:

وأخيرا فإنه أثناء البحث في موضوع اصلاح المالية المحلية للجماعات الإقليمية في الجزائر واثرها على تمويل التنمية –بلدية تيارت – ، بدت فيه جوانب مهمة وسائل بحثية تستدعي من المهتمين بالبحث في هذا المجال ان يولو قدرا وافيا من الدراسة والتحليل ومن هذه المسائل مايلي:

–مقترحات واصلاحات عملية لتمويل التنمية.

–تمويل التنمية المحلية من المنظور الإسلامي.

–تعزيز موارد الجماعات المحلية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

كتب:

1. ابن الحوزي محمد ، الإصلاحات الجبانية وانعكاسات الاقتصادية والمالية في الجزائر ،1998.
2. ايمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر ،عمان الأردن ،2010.
3. أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
4. بوعمران عادل ،البلدية في التشريع الجزائري، دار الهدى ،الجزائر ،2010.
5. جعفر انس قاسم ، أسس التنظيم الإداري ،الإدارة المحلية ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1989.
6. جمال الدين مغوفل، التنمية المحلية البلدية والولاية، الدار الخلدونية، الجزائر، دون سنة.
7. جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،2014.
8. الحسني، التنمية والتخلف دراسات تاريخية بنائية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، 1980.
9. حسين صغير ، دروس في المالية والمحاسبة العمومية ،الجزائر ،دار المحمدية العامة ،1999.
10. خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، الأردن ، المنظمة العربية للعلوم الإدارية ،1985.
11. خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985.
12. خلاصي رضا ،النظام الجبائي الجزائري، ج1،ط2،دار هومة ظن الجزائر ،2006.
13. سمير محمد عبد الوهاب، دور الإدارة المحلية والبلديات في إعادة صياغة الدولة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،2009.
14. سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة (النفقات العامة، الإدارات العامة، الميزانية العامة) بيروت ،المنشورات الحقوقية ،2003.
15. عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي (والتنمية المحلية) ، الدار الجامعية ، اسكندرية، 2001.
16. علي خاطر شطناوي، قانون الإدارات المحلية ، دار وائل للنشر ،عمان ،الأردن ،2002.
17. علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، أوت 1999.
18. فؤاد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، ط1، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2015.

19. قاسم جعفر انس قاسم ، ديمقراطية الإدارة المحلية والاشتراكية ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1985.

20. كنال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.

21. محمد إسماعيل فرج، التخطيط للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1983.

22. محمد رياض عاتيي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي في التنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989.

23. محمد عبى الخلايلة، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل الأردن، بريطانيا – فرنسا – مصر، دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة 1 ، عمان، دار الثقافة، 2009.

24. مختار حمزة وآخرون، دراسات في التنمية الريفية في مصر، مكتبة الخانجي القاهرة، مصر، 1994.

25. مراد محمد حلمي، مالية الهيئات العامة المحلية، مصر ،د طبعة ،نهضة مصر، 1962.

26. هيثم صاحب عجام– علي محمد سعود ، التمويل الدولي، الأردن ، دار الكندي ، الطبعة الأولى ،2002.

27. هيثم محمد الزغبي ، الدارة والتحليل المالي ،الأردن ، دار الفكر ،الطبعة الأولى ،2000.

مجلات:

28. إبراهيم عبد اللطيف، الإطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، العدد 9 مجلد 24، ص يناير 1992.

29. أحمد الصالح سباع ، انيس هزلة (2019)، اصلاح منظومة التمويل المحلي رهان لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر ،محلية التنمية والاقتصاد التطبيقي–جامعة المسيلة – المجلد 03 العدد 02.

30. أخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، ع 7، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، فيفري 2005.

31. بسمة عولمي، تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة إقتصادايت شمال إفريقيا، ع 4، جامعة شلف، الجزائر، 2004.

32. خالد سمار زغبي، تشكيل المجالس المحلية وأثره في كفايتها في نظم الإدارة المحلية، دراسة مقارنة، المملكة المتحدة – فرنسا – الأردن، الطبعة 03، مكتبة دار الثقافة، 1993.

33. زيرمي نعيمة ،سنوسي بن عمر (2013)، الجباية المحلية في الجزائر بين الواقع والتحديات ، محلية الاستراتيجية والتنمية ، المجلد 03، العدد 03.

34. عبد الحق فيدمة، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول، الجزائر، د.س.

35. فريدة مزياني (د.س.ت)، دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار ، مجلة الاجتهاد القضائي ،جامعة بسكرة ،العدد06.

مذكرات:

36. جايب أمينة، معوقات التنمية المحلية في بلدية الكاليتوس في الجزائر العاصمة، مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، المجلد 3، ع 1، 2020.

37. جديدي عتيقة، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر، بلدية بسكرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية، تخصص سياسة عامة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

38. حنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، جامعة الجزائر، 2011.

39. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، واقع وآفاق، مذكرة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر،2011.

40. سرغاد لخضر ، واقع المالية المحلية في الجزائر ، (مذكرة ماجستير ،قسم علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر)، 2001.

41. السعيد فكرون، استراتيجية التصنيع بالتنمية والمجتمعات النامية، حالة الجزائر، دراسة نظرية، رسالة دكتوراه دولة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2005.

42. لمين عبد القادر(2014/2013)، الضرائب المحلية دور ها في تمويل ميزانية الجماعات المحلية، دراسة تطبيقية لميزانية بلدية ادرار ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران.

43. ياقوت قدير، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية (دراسة حالة ثلاث بلديات). رسالة تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة تلمسان ،سنة 2011.

مواد ومراسيم:

44. المادة الأولى من قانون البلدية، والمادة الأولى من قانون الولاية.
45. المادة الأولى من قانون البلدية 90-08.
46. تعليمة رقم1047مؤرخة في 05أكتوبر2015تتعلق بشروط وكيفيات تمويل وإعداد الميزانيات المحلية لسنة 2016م،وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجزائر.
47. المادة 1 من قانون رقم 11 – 10 المؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011.

محاضرات:

48. ياسين ربوح، محاضرات في إدارات الجماعات المحلية في الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2016.

مواقع إلكترونية:

49. Rufinn Béhanzin, et adilphe, Djmam, Impact des finances locales dans le d »veleppement local : cas de la ville de cotorou, mémoire de fin de formation, benin : ecole natioanale d'administration, 1980 – 1999, p 35.
50. yelles Bachir ;op.cit.p28
51. إستراتيجية تنمية الموارد البشرية، strategy4.asphhp://www.monconan.gov.om/arabic يوم 2023/05/26
52. مذكرة رقم 00096 مؤرخة في 10مارس 2016 تتعلق في تثمين أملاك الجماعات المحلية وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجزائر.
53. من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية http://www.interieur.gov /index.phptar dz. تاريخ الإطلاع يوم 2023/03/20.
54. من موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية http://www.interieur.gov /index.phptar dz. ، تاريخ الاطلاع يوم 2023/03/20.

قائمة الملاحق

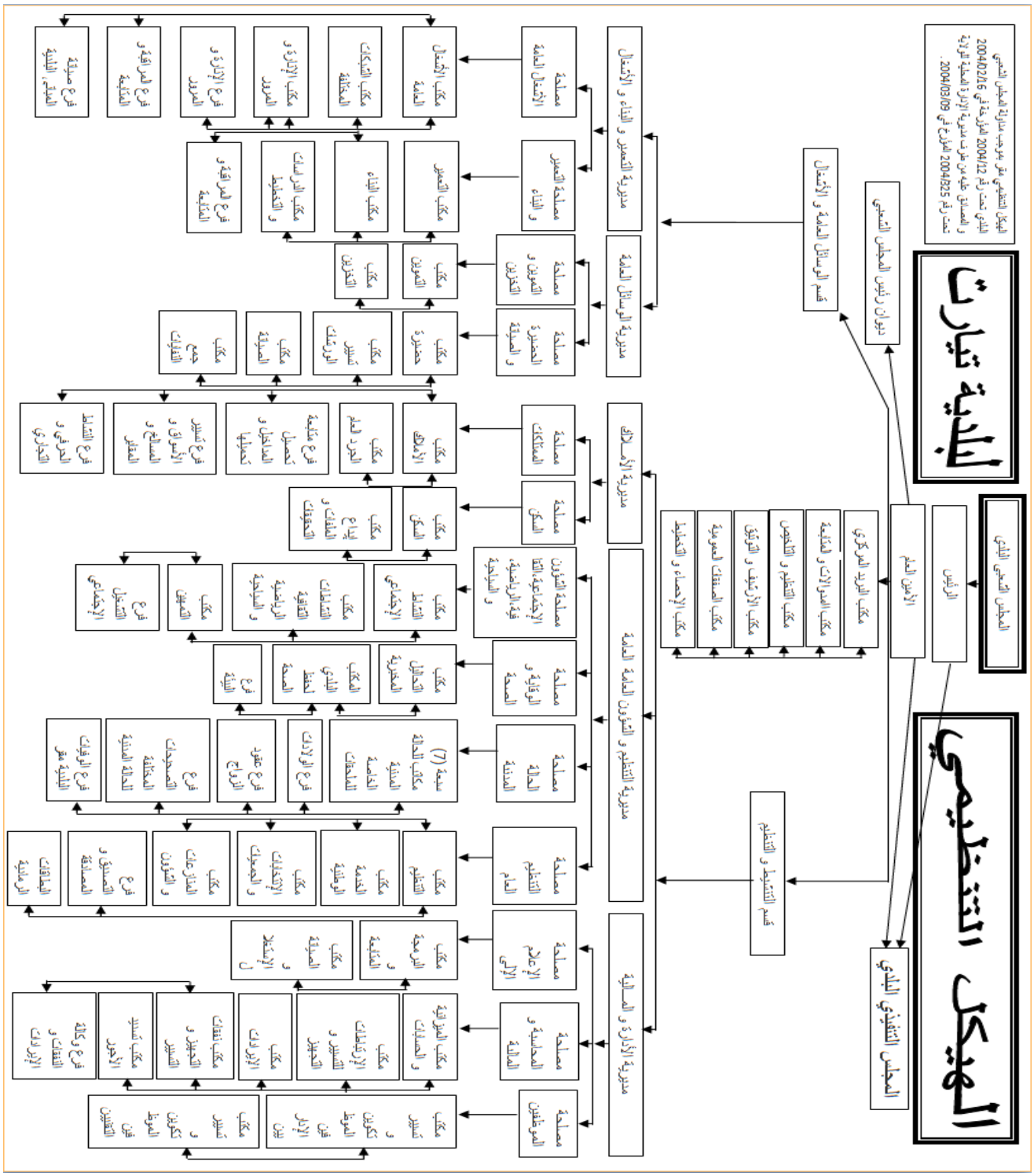

الملحق رقم (01) الهيكل التنظيمي لبلدية تيارت

الملحق رقم (02): توزيع السكان حسب التجمعات السكنية لسنة 2022

Répartition de la population par agglomération arrété au 31/21/2022:

COMMUNE	DISPERSION	Population par dispersion 31-12-2022
Tiaret	ZONE EPARSE	2 424
Tiaret	AIN MESBAH : AS	3 049
Tiaret	SENIA : AS	3 150
Tiaret	KERAMAN : AS	20 965
Tiaret	TIARET : ACL	233 002
Tiaret		**262 590**
Medroussa	ZONE EPARSE	1 232
Medroussa	MATMAR LABIADH : AS	2 249
Medroussa	AIN GUETTA : AS	1 060
Medroussa	MEDROUSSA : ACL	11 619
Medroussa		**16 160**
Ain Bouchekif	ZONE EPARSE	4 036
Ain Bouchekif	SIDI ABDELMOUMENE : AS	624
Ain Bouchekif	BIBAN MESBAH : AS	2 899
Ain Bouchekif	AIN MERIEM : AS	3 775
Ain Bouchekif	AIN BOUCHEKIF : ACL	8 831
Ain Bouchekif		**20 165**
Sidi Ali Mellal	ZONE EPARSE	1 234
Sidi Ali Mellal	SIDI SAID : AS	1 387
Sidi Ali Mellal	CHAHID HOCINE : AS	471
Sidi Ali Mellal	AAZIOUA : AS	1 607
Sidi Ali Mellal	SIDI ALI : AS	1 261
Sidi Ali Mellal	SIDI ALI MELLAL : ACL	2 850
Sidi Ali Mellal		**8 810**
Ain Dzarit	ZONE EPARSE	3 568
Ain Dzarit	AIN ZARIT : ACL	6 902
Ain Dzarit		**10 470**
Ain Deheb	ZONE EPARSE	7 763
Ain Deheb	AIN DEHEB : ACL	44 747
Ain Deheb		**52 510**
Sidi Bakhti	ZONE EPARSE	921
Sidi Bakhti	AIN BEIDA : AS	1 195
Sidi Bakhti	SIDI ALLAL : AS	2 010
Sidi Bakhti	SIDI BAKHTI : ACL	5 464
Sidi Bakhti		**9 590**

Medrissa	ZONE EPARSE	3 615
Medrissa	MEDRISSA : ACL	17 740
Medrissa		**21 355**
Zmalet El Emir Abdelkader	ZONE EPARSE	7 181
Zmalet El Emir Abdelkader	ZMALET EL EMIR ABDELKADER : ACL	19 309
Zmalet El Emir Abdelkader		**26 490**
Madna	ZONE EPARSE	1 853
Madna	AIN EL M'ZIRAA : AS	713
Madna	MADNA : ACL	1 254
Madna		**3 820**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إصلاح المالية المحلية للجماعات الإقليمية وأثرها على تمويل التنمية

–كما تم تطبيقها على بلدية تيارت، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة والاجابة عن الإشكالية الرئيسية إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

–كما قدمنا الوضعية المالية المحلية لبلدية تيارت وشخصنا كيفية تسييرها .

–وبناءا على النتائج الدراسية قدمنا مجموعة من الاقتراحات منها:

أنه يجب الاستغلال الأمثل للمصالح والمرافق العامومية.

وتطبيق الرقابة الصارمة في تسيير المالية المحلية.

الكلمات المفتاحية: المالية المحلية ، تمويل التنمية ، الجماعات المحلية.

Summary:

This study aimed to highlight the local financial reform of the regional communities and its impact on financing development, as it was applied to the municipality of Tiaret, and to achieve the objectives of this study and answer the main problem, we relied on the descriptive analytical approach.

We also presented the local financial situation of the municipality of Tiaret and explained how to manage it .

And based on the results of the study, we presented a set of suggestions , including that the optimal use of public interests and facilities must be made, and the application of strict control over the management of local finances.

Keywords: local finance, development financing, regional groups